

حضرات السيدات والسادة المساهمين

قام مجلس إدارة الشركة خلال الربع قرن الذي شكل النصف الأول من مدة الشركة المحددة بقانون تأسيسها بخمسين عاما، بإعداد وتقديم تقرير سنوي مسهب ومفصل عن نشاطات وأعمال الشركة في نهاية كل دورة.

وتلبية لرغبة المساهمين، الذين دأبوا على متابعة أعمال الشركة وبقوا مخلصين لها، محافظين على مساهمتهم بها وحضور هيئاتها العامة والاحتفاظ بتقاريرها الدورية السنوية خلال خمسة وعشرين عاما، الذين خلصوا الى أن هذه التقارير سجلت تطور الشركة ومنجزاتها والعقبات والعثرات التي جابهتها وتجاوزتها منذ تأسيسها، لذا رغبوا بأن تتوقف الشركة اعتبارا من الدورة المالية 2003، والاكتفاء بتقديم نشاطات الشركة وتطوراتها خلال كل دورة مالية، وانسجاما مع هذه الرغبة نقدم لكم فيما يلي نشاطات وأعمال الشركة عن دورة عام 2021:

التسويق والتنشيط والاعلام:

عادت الشركة في عام 2021 للقيام بالتنشيط الإعلامي والسياحي وذلك بالمشاركة في المعارض الضرورية الداخلية والخارجية وذلك بشكل مباشر أو بواسطة وكلائها في الخارج ، وهذا الاهتمام من الشركة بالمشاركة في المؤتمرات والمعارض السياحية جاء بعد استقرار الوضع الأمني على معظم التراب الوطني، إلا أن توجيهات الحكومة في الفترة السابقة إثر جائحة الكورونا عالميا حد من النشاط التسويقي للشركة كثيرا وأثرت على كافة القطاعات الخدمية بشكل عام والقطاع السياحي بشكل خاص ومع العدد الهائل من المنصات الاعلانية والاعلانات والشركات التي تعلن عن

منتجاتها أو خدماتها، أصبح الاعلان ضرورة لجذب انتباه الزبائن، وضمن هذا الاطار تعتمد الشركة الى تسويق خدماتها عبر مؤسسات اعلانية وذلك بتوجيه مباشر من الادارة العامة، وذلك للوصول الى أكثر شريحة في المجتمع .

ونأمل أن يصار الى الزيادة في التسويق عبر الوسائل الإعلامية خدمة لعمل الشركة وفنادقها وإمكانية الوصول لأكثر شريحة من المجتمع السوري المحلي والاقليمي في الوقت الحاضر .

أولاً الشركات النوعية التي تساهم بها الشركة :

1- شركة الشام للفنادق والسياحة :

تم في عام 2021 كما في الأعوام السابقة أعمال التجديدات والصيانات الدورية الضرورية اللازمة لكافة التجهيزات الفنية المطبخية والميكانيكية والكهربائية والفندقية، تنفيذاً للنصوص التعاقدية.

في نهاية عام 2021 تفاجأت الشركة بأن محافظة دمشق الشريك في شركة الشام للفنادق والسياحة بنسبة 40% من رأسمالها أقامت دعوى أمام المحكمة المدنية التجارية في دمشق بطلب الحراسة القضائية على الشركة وبالتالي على منشأتها فندق الشام لأسباب نعتقد بأنها غير قانونية ولا تستحق فرض الحراسة لأن عقد التأسيس الخاص بالشركة حدد آلية الخلافات ما لم تحل ودياً فالسبيل الوحيد لحل الخلاف هو التحكيم، وخلال أسابيع صدر قرار قضائي بفرض الحراسة القضائية على الشركة والفندق وتعيين حارس قضائي .

وكانت المفاجأة الأكبر بالطريقة التي تم تنفيذ القرار فيه حيث تم وضع اليد على الشركة والفندق وكافة الموجودات ومع علمنا بأن الاستئناف لم يجدي نفعا إلا أن الشركة لجأت الى استعمال القانون واستأنفت الشركة القرار البدائي، إلا أن النتيجة كانت بنفس الطريقة التي صدر فيها القرار البدائي حيث قضى برد استئناف الشركة وكذلك خلال أسابيع والآن هناك تحكيم قائم ينظر في الخلافات ونأمل أن تكون النتائج وفقاً للقانون لصالح الشركة .

2- شركة اللاذقية للفنادق والسياحة :

استكمالاً لأعمال التجديدات و الإستبدالات التي جرت سابقاً، تمت في عام 2021 كذلك أعمال التجديدات والصيانات الدورية الضرورية للتجهيزات المطبخية والميكانيكية والكهربائية والفندقية، تنفيذاً للنصوص التعاقدية، كما بدأ العمل على استكمال المراحل التحضيرية للمرحلة الثانية الملحوظة في عقد تأسيس شركة اللاذقية للفنادق والسياحة وان الشركة قد فوضت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية باستكمال الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه المرحلة والبدء بالأعمال . وفي نهاية الموسم السياحي 2021 تم البدء بتنفيذ التجديدات على أن يصار الى الانتهاء من التجديدات وفق الخطة الموضوعة لذلك وبالتعاون مع وزارة السياحة في بداية الموسم السياحي لعام 2022 .

3- شركة صافيتا للفنادق والمنشآت السياحية:

استكمالاً لأعمال التجديدات و الاستبدالات في الفندق فقد تمت في عام 2021 كما في الأعوام السابقة أعمال التجديدات و الصيانات الدورية الضرورية تنفيذاً للنصوص التعاقدية . كما عمدت الشركة، نظراً لانعدام قدوم سواح أجانب حالياً على محاولة تأمين موارد ثابتة مع حد أدنى لها، نظراً لانعدام السيولة الأجنبية حالياً في القطر . عطفاً على ما ورد في التقارير السابقة فقد تم التأكيد مجدداً على ما ورد حول تسديد مديونية وزارة السياحة وفق كتب المطالبة المذكورة في التقارير السابقة والاجتماعات التي عقدت حول ذلك والاتفاق الذي جرى بتشكيل لجنة بتكليف مدققين معتمدين من قبل الطرفين لإعداد تقاريرهم النهائية ليكون مستند نهائي للعمل بموجبه وفق الاتفاق الذي تم سابقاً بين وزارة السياحة وإدارة الشركة ونأمل الاسراع في انجاز العمل في أقرب وقت ممكن. وان ما ورد أعلاه ينطبق كذلك على شركتي دير الزور للفنادق والمنشآت السياحية وشركة بصرى الشام للفنادق والمنشآت السياحية .

4- شركة دير الزور للفنادق والمنشآت السياحية :

كما كنا ذكرنا في تقاريرنا السابقة ، بأن الشركة قامت في عام 2011 استكمالاً لأعمال التجديدات والاستبدالات في الفندق بأعمال التجديدات والصيانات الدورية كما في السنوات السابقة، تنفيذاً للنصوص التعاقدية.

ونظراً لاستمرار الظروف الاستثنائية في القطر بشكل عام وفي محافظة دير الزور وبشكل خاص ما يخص الفندق لم تقم الشركة خلال عام 2021 بأية أعمال تذكر بسبب إغلاق الفندق بشكل كامل وانقطاع الطرق المؤدية إليه، علماً أنه نظم سابقاً ضبط شرطة نتيجة حوادث اعتداءات سابقة على الفندق تحت رقم /8417/ تاريخ 2015/9/17 بين فيه الأضرار التي لحقت بالفندق في حينه بشكل تقديري بمبلغ تقديري أولي حوالي /82 000 000/ مليون ليرة سورية علماً أن المبالغ التي تحتاجها الشركة لإعادة التأهيل والاستثمار مجدداً يفوق المليارات من الليرات السورية، علماً بأن تجهيزات الفندق جرى تقييمها على أساس سعر /45/ ل.س للدولار الواحد وأن هذا المبلغ لا يمثل القيمة الحقيقية الحالية للأضرار، ومازلنا لا نعلم أي شيء عن الفندق وعن الأضرار الحقيقية التي لحقت به وجرى مباحثات بين الشركة ووزارة السياحة حول إيجاد صيغة لإعادة تأهيل منشأة الشركة - فندق فرات الشام - لوضعه في الخدمة، ولما كانت التكاليف تفوق إمكانية الشركة في هذه الظروف جرت مباحثات مع المصارف لبحث إمكانية تأمين قروض ميسرة من أجل إعادة تأهيل المنشأة بالشكل الأمثل وبما يحقق رغبة الشركة، ولتاريخه لم تنتسر الأمور لتأمين السيولة اللازمة لإعادة تأهيل واستثمار .

- خدمات الإطعام والمبيت في حقول شركة الفرات للنفط

وبعد ان اصدر القضاء بجميع درجاته ومراحله بما فيها الهيئة العامة لمحكمة النقض قراره بعدم وجود عنصر جزائي وان النزاع مدني بحت ، وبعد اكتساب تلك القرارات الدرجة القطعية، كما سبق

ان اشرنا اليه في تقريرنا السابق والى قرار الهيئة العامة لمحكمة النقض التي فصلت لصالح الشركة في النزاع الجاري مع شركة الفرات للنفط وبعد ان تم الفصل في جميع الدعاوى الجزائية ضد كل من الشركة ورئيس مجلس ادارتها ومديرها العام وصدر قرار محكمة استئناف الجنج بتصديق قرار محكمة بداية الجزاء بحفظ الملف ومشاهدة النيابة العامة، طُعن به بالتدخل بالدعوى من الشركة السورية للنفط، فرفضته محكمة النقض بقرارها القطعي رقم 2590 تاريخ 20/11/2006، وهكذا وبعد أكثر من عشر سنوات من الدعاوى ظهر الحق وتبين ان الشركة ورئيس مجلس ادارتها ومديرها العام لم يقوموا إلا بأعمال مشرفة للشركة وصحيحة تقتضيها مصالحتها، وان كل ما نُسب للشركة وبالتالي اليهم لم يكن الا محض افتراء وتضليل، لمحاولة عرقلة مسيرة الشركة التي تسير الى الأمام ولمحاولة منعها من استيفاء اتعابها حفاظاً على اموالها وثقة مساهميها، لذا قامت الشركة بعد انتهاء الاتهامات الجزائية التي اقامتها شركة الفرات للنفط، بمتابعة تحصيل استحقاقاتها السابقة ومتابعة التحكيم ، الذي اوقفته الشكاوي الجزائية المغرضة التي قامت بها شركة الفرات للنفط بعد ان نُقضت دعاويها ومراجعاتها من اعلى السلطات القضائية السورية والذي اعتبرتها جميعاً منعدمة نظراً لاقامتها بصورة مخالفة للقانون وللواقع وللحقيقة .

لذا عادت الشركة لمتابعة التحكيم فيما بينها وبين الفرات للنفط لقبض استحقاقاتها السابقة والتي رفضت الشركة في حينه قبضها من الفرات للنفط بصورة مخالفة لاحكام العقد ، كما بينا في حينه، ونظراً لوفاء المحكم المسمى من الشركة ووفاء محكم شركة الفرات للنفط كذلك، وتقاعد رئيس هيئة التحكيم، طلبت الشركة استئناف اجراءات التحكيم تنفيذاً لاحكام العقد، وتقدمت الشركة الى محكمة البداية المدنية بطلب تسمية محكم مرجح بعد ان سمت كل من الشركة والفرات للنفط محكميها وعينت محكمة البداية المدنية المحكم المرجح المستشارة لدى محكمة الاستئناف، فكررت الشركة امامها نفس طلباتها السابقة موضوع نزاعها مع الفرات للنفط القاضية بالزام التسديد للشركة العربية

السورية للمنشآت السياحية قيمة فواتير الإقامة والاطعام والفارق بزيادة الاسعار بنسبة 15% المستحقة عليها وفق احكام العقد اضافة للفائدة بمعدل 9% اضافة الى رد بدل الكفالة المقدم لها. ولقد صدر حكم المحكمين لصالح الشركة في شهر شباط لعام 2012، تقدمت الفرات للنفط بدعويين الاولى استئناف لحكم المحكمين والثاني المطالبة بإبطال حكم المحكمين اذ ان حكمهم وفق احكام العقد ليس قطعياً، وبعد عدة جلسات ومداولات ردت محكمة الاستئناف دعوى الاستئناف الذي تقدمت به شركة الفرات للنفط وذلك بموجب قرارها المبرم رقم 39 تحكيم أساس 3075 تاريخ 2012/6/21، إلا ان نفس المحكمة و خلافاً للقانون قضت بإبطال حكم المحكمين الذي صدر لمصلحة الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وذلك بموجب قرارها رقم 40/تحكيم اساس 56 تاريخ 2012/6/21 .

لجأت الشركة بالطعن ضد هذا القرار امام الغرفة المدنية لدى محكمة النقض وبتاريخ 2012/12/18، فصلت الغرفة المدنية لدى محكمة النقض بالطعن المقدم بقرارها رقم 500 أساس 445 لعام 2012 الذي قضى بقبول طعن الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية ونقض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف رقم 40 تاريخ 2012/6/21 .

وبتاريخ 2012/12/26 تقدمت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بطلب تجديد بعد النقض أمام محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق حيث أصدرت هذه المحكمة بتاريخ 2013/4/3 قرارها المبرم رقم 29 أساس 44 برد دعوى بطلان حكم المحكمين الصادر بتاريخ 2012/2/5 لعدم قيامها على اساس قانوني سليم .

ولجأت شركة الفرات الى تقديم دعوى مخاصمة خاضعت فيه محكمة الاستئناف التي أصدرت القرار رقم 39 اساس 3075 تاريخ 2012/6/21 الذي قضى من حيث النتيجة رد استئناف شركة الفرات بقرار مبرم لعدم قابلية الحكم الصادر للاستئناف وبتاريخ 2013/8/25 ردت غرفة

المخالصة ورد القضاة لدى محكمة النقض الدعوى التي تقدمت بها شركة الفرات للنفط بموجب قرارها رقم 256 اساس 575 .

تقدمت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية أمام محكمة الاستئناف المدنية بدمشق بطلب اعطاء صيغة التنفيذ لحكم هيئة المحكمين الصادر بتاريخ 2012/2/5، وبتاريخ 2013/6/4 أصدرت المحكمة قرارها المبرم رقم 57/ تحكيم أساس 89 الذي أعطى صيغة التنفيذ لحكم المحكمين .

خاصت شركة الفرات للنفط هذا القرار أمام غرفة المخاصمة ورد القضاة، لدى محكمة النقض وبتاريخ 2014/6/25 ردت غرفة المخاصمة لدى محكمة النقض دعوى المخاصمة التي تقدمت بها شركة الفرات وذلك بموجب قرارها رقم 79 اساس 309، وأصبح بالإمكان وضع الحكم موضع التنفيذ، إذ حررت رئاسة التنفيذ الاخطار التنفيذي لشركة الفرات للنفط والذي تبلغته بتاريخ 2013/7/4 أصولاً .

وجريا على العادة منذ حوالي عشرون عاما لجئت شركة الفرات للنفط الى المماثلة في الدعاوى لعرقلة تسديد الحقوق للشركة والى مخالفة القضاة الذين أصدروا القرارات .

وبعد أن استنفذ وكلاء شركة الفرات للنفط جميع الطرق التي تخالف النظام العام لعرقلة تنفيذ شركتنا للقرار التحكيمي لجأت الى اسلوب غريب ومستهن جديد ولا سابقة له بتحريضها للمؤسسة العامة للنفط وهي الشركة الام لشركة الفرات للنفط من أجل تقديم دعوى جديدة ضد الشركة المتفرعة عنها الفرات للنفط وضد شركتنا وذلك امام محكمة الاستئناف المدنية في دمشق سمتها دعوى اعتراض الغير ضد القرار الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية رقم 39 تحكيم اساس 3075 تاريخ 2012/6/21 الذي قضى من حيث النتيجة لاحقاق الحق واعطاء الشركة قرارات مبرمة لحقوقها بعد قرابة عشرين سنة وذلك برد استئناف شركة الفرات للنفط على حكم المحكمين المودع ديوان محكمة الاستئناف، وبعد عدة مرافعات وتبادل للمذاكرات اصدرت محكمة الاستئناف المدنية الاولى بدمشق بالاجماع قرارها المبرم رقم 206 اساس 3566 لعام 2014 قضى كذلك برد الاستئناف المخالف للقانون للجهة المعترضة اعتراض الغير (المؤسسة العامة للنفط).

علماً أن محامي المؤسسة العامة للنفط الذي اقام الدعوى على شركة الفرات للنفط هو نفسه محامي الفرات للنفط ؟؟؟ الذي استنفذ جميع الطرق والأساليب لوقف تنفيذ القرار ضد شركة الفرات .

وبعد كل هذه الدعاوى وجميع القرارات التي صدرت لمصلحة الشركة أصبحنا لاندرى الى ماذا ستلجأ شركة الفرات للنفط والى متى ستدعمها بعض السلطات خلافاً للقانون وللانظمة والمنطق والحق وتقبل شكلا أساليب ملتوية، وتترىث الشركة الآن بالتنفيذ على شركة الفرات والشركات المالكة لها ريثما تتغير الظروف والجهات التي تساند الفرات للنفط، وتبقى المديونية مسجلة في ميزانية الشركة الى أن يجري تسديدها .

5- شركة بصرى الشام للفنادق والمنشآت السياحية :

بينت الشركة في تقريرها العام السابق أن الوضع بجميع تفاصيله لا يستوجب الذكر وكذلك الحال في عام 2021 لم تقم الشركة بأية أعمال ومازال الفندق مغلقاً حتى تاريخه ولا نعلم عن الفندق أي شيء وذلك بسبب منع الدخول والاقتراب للغير كون الفندق حالياً مقراً أمنياً كما أخبرنا بذلك .

6- شركة حماة للفنادق والسياحة :

بينت الشركة في تقرير مجلس ادارتها المقدم للهيئة العامة جميع التفاصيل المتعلقة بعمل الشركة وأيدت الهيئة العامة خطوات الشركة ولا يوجد أي أمر جوهري يستوجب الذكر .

7- شركة الفرات للفنادق والسياحة :

إشارة إلى توجيه السيد رئيس مجلس الوزراء الذي بلغ إلى إدارة الشركة ع/ط السيد وزير السياحة بطلب إعادة تأهيل فندق بادية الشام، وتبعاً لذلك عرض الموضوع على مجلس إدارة الشركة وأخذ المجلس بالإجماع قراراً في جلسته رقم /149/ تاريخ 2017/10/31 بتنفيذ توجيهات القيادة السياسية .

ومتابعة لتوجيهات القيادة السياسية حاولت الشركة استقطاب مستثمرين وكذلك قامت وزارة السياحة بتقديم مجموعة مستثمرين للشركة ولكن كل العروض المقدمة منهم لم تكن مناسبة لذا تم

في حينه طرح الموضوع من قبل مجلس إدارتها حول إمكانية اقتراح بيع الفندق لتأمين سيولة مناسبة لتأهيل باقي المنشآت المتضررة .

وفي عام 2019 و 2020 جرى عقد أكثر من اجتماع حول الموضوع وتم التوصل لقرار من مجلس الادارة الى تقديم الفندق للاستثمار وفق صيغة B.O.T وجرى العمل بالتنسيق مع ممثلي وزارة السياحة في المجلس مساعدة الشركة لإيجاد صيغة مناسبة لنموذج عقد والمساعدة في صياغة دفتر شروط فنية وذلك لخبرة الوزارة في هذا المجال، تم الاتفاق بين ممثلي وزارة السياحة والشركة أن يقوم ممثلو وزارة السياحة بعرض الموضوع على السيد وزير السياحة لاستبيان الرأي ومن ثم التنسيق على ضوء ذلك مع الشركة وموافاتها بنموذج عن دفتر الشروط والعقود المبرمة من قبلها وبإشرافها وفق الصيغة المذكورة أعلاه وبالمقابل تقوم إدارة الشركة وبالتعاون مع ممثلي السياحة في مجلس الإدارة بتحديد الحد الأدنى المتوقع لبدلات الاستثمار السنوية على أن يصار بعد ذلك وبعد تحقيق الشروط المذكورة أعلاه عرض دفتر الشروط بالصيغة النهائية على المجلس لاعتماده أصولاً واستكمال إجراءات التعاقد بما يحقق مصلحة الشركة، وبتاريخ 2020/12/8 ورد الى الشركة كتاب السيد معاون وزير السياحة رقم /5475/ المرفق به كتاب المؤسسة الوطنية للخدمات تاريخ 2020/11/25 بطلب رغبة المؤسسة لاستثمار وتشغيل فندق البادية من خلال الترميم والصيانة وفرش الفندق بالكامل وإعادة تشغيله .

وبتاريخ 2021/2/2 تم دعوة مجلس إدارة الشركة للبحث في العرضين الفني والمالي المقدمين من المؤسسة الوطنية للاستثمار بخصوص تنظيم عقد B.O.T الخاص بإعادة تأهيل واستثمار فندق بادية الشام في دير الزور، وبعد الدراسة المستفيضة من المجلس تقرر إبلاغ المؤسسة بالملاحظات بموجب كتاب الشركة رقم 55/ص تاريخ 2021/2/8 وبعد استدراك الملاحظات تم توثيق عقد مع المستثمر السيد سامر أصلان جوكر بتاريخ 2021/7/29 وتم منحه أمر المباشرة أصولاً وصادق المجلس أصولاً على العقد وذلك بحضور ممثلي وزارة السياحة في المجلس .

وبناء على طلب وزارة السياحة بإدخال شريك (الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة) مع المستثمر جرى عدة اجتماعات حول ذلك وقرر مجلس إدارة الشركة الموافقة مبدئياً على ادخال الشريك الجديد على شرط تعديل بدلات الاستثمار بما يتناسب مع فترة التمديد والظروف الراهنة والشركة بانتظار جواب المستثمر حول ذلك .

8- الشركات النوعية المتخصصة التي تساهم بها الشركة :

ليس لدينا ما نضيفه عما ذكرنا العام الماضي وسنعرض عليكم مستقبلاً دمج بعض نشاطات هذه الشركات، بعد أن اكتملت الخبرات لدى هذه الشركات الثلاث، وتأمينت الصيانة والادارة لهذه الشركات المختصة الثلاث وتكون مهمتها مكملة لتسويق وتنشيط السياحة لمنشأة الشركة، وبذلك تتوحد المسؤولية لدى جهة واحدة وتؤدي الى تحسين الاداء للسياح الوافدين مستقبلاً عندما تسمح الظروف بذلك، بحيث يؤدي حصر ملكية أغلبية نشاطات الشركات الثلاث بشركة واحدة كما كان الحال عند التأسيس قبل اكتسابها لتلك الخبرات وقبل تطور السياحة .

أ - شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشآت السياحية " الشام للفنادق "

ليس لدينا ما نضيفه عما ذكرناه العام الماضي .

ب - شركة الشام للمنشآت الفندقية والسياحية

ليس لدينا ما نضيفه عن العام السابق .

ج - شركة الشام للسياحة (شامتور)

قامت هذه الشركة في الاعوام السابقة ولغاية نهاية شهر آذار 2011 بدور هام في استقبال السياح في سورية وكذلك عمليات انتقال السياح والمجموعات السياحية القادمة الى سورية وتقديم خدمات النقل لهم على بولماناتها وسياراتها .

ويجري تجديد وتأهيل مختلف بولمانات الشركة ليصبح مايمكن اصلاحه في وضع جاهزية ممكنة، مع تأجير قسم منها للجامعات .

تفاجأت الشركة في نهاية عام 2019 بزيارة لمستودعاتها على طريق المطار من قبل مجموعات تبين أنها من قبل مديرية مكافحة التهريب في مديرية الجمارك العامة حيث تم الحجز على إثنا عشر بولمان عائد للشركة بحجة تغيير مواصفات والاستيراد تهريباً لها، ونظم محضر ضبط بهذا الخصوص برقم /14/ لعام 2020 واستناداً لهذا الضبط صدر قرار حجز احتياطي على أموال الشركة وأعضاء مجلس الإدارة الذين وقعت المخالفة حسب قول الجمارك في عام 2010 تاريخ توقيع العقد مع شركة الصيانة المرخصة أصولاً من وزارة النقل والجهات المختصة الأخرى، علماً أن هذه الآليات جرى صيانتها في ورشات محلية بموجب عقود نظامية وبإشراف كل من وزارة النقل ومديريات النقل في المحافظات وجرى تنظيم ضبط أصولي بذلك وعلى هدى موافقة وزارة النقل عمدت الشركة الى صيانة البولمانات وبإشراف الوزارة على كافة مراحل الصيانة أصولاً، وعند الانتهاء من أعمال الصيانة نظم محضر أصولي بذلك أفاد بأن التعديلات التي جرت مطابقة للمواصفات الفنية وجرى بعد ذلك الأعمال الارهابية على أراضي الجمهورية حيث عمدت الشركة الى نقل هذه البولمانات من محافظة الى محافظة لحين عودت الهدوء الى معظم التراب الوطني وذلك بدحر الارهابيين من قبل قوات الجيش العربي السوري وتبعاً لذلك كلفت الشركة مكتب تخليص جمركي لتثبيت ما جرى تبديله وصيانتة لدى الجهات المختصة حيث باشرت بتسديد الرسوم عن ذلك لدى الجهات المختصة لحين إعداد تقرير للجهات الرسمية خلافاً للواقع والحقيقة بأن هذه البولمانات مهربة لداخل القطر دون تسديد الرسوم الجمركية، في الوقت الذي سمح المشرع والقانون للشركة إدخال جميع آلياتها ومستودعاتها معفاة من الرسوم الجمركية وفق المذكرة التنظيمية الصادرة عن مديرية الجمارك نفسها استناداً للقانون وقرار تأسيس الشركة المصدق من المجلس الأعلى للسياحة والقضية منظورة حالياً أمام المحاكم الجمركية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وبعد تقديم تظلم بذلك

أمام الهيئة الذي نثق بنزاهتها وذلك لقناعة الشركة بأن ما قامت به كان وفق القانون، حيث صدر مؤخراً تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش الملزم لإدارة الجمارك الذي قضى بإعفاء الشركة من كثير مما ورد في محضر ضبط الجمارك المشار اليه أعلاه حيث خفضت الغرامات من أكثر من ملياري ليرة سورية الى أقل من مليار ليرة سورية و وكلاء الشركة في طور انهاء الاجراءات التي اتخذت على الشركة نتيجة الضبط المذكور حيث قامت بدفع الغرامة المتوجبة لمكتب القطع في البنك المركزي وبانتظار تعديل الضبط وإعادة احتساب المبالغ وفق تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ليصار الى تسديدها أصولاً والعمل على إلغاء الحجز الاحتياطي الملقى على الشركة وأعضاء مجلس الادارة في حينه ونأمل أن تنتهي هذه الاجراءات في القريب العاجل .

- واحة الشهباء:

كنا قد نوهنا في تقاريرنا السابقة عن موضوع أرض واحة الشهباء في مدينة حلب حيث أوضحنا بأن الشركة قامت بشراء جزء من العقار رقم/11474/ (أرض واحة الشهباء حالياً) من مجلس مدينة حلب والذي كان مؤجراً لها وذلك لإقامة منشأة سياحية عليها ولكن مجلس المدينة أخلت بالتزاماتها في منح التراخيص اللازمة، ولما كانت هذه الأرض هي متوقفة عن الاستثمار منذ انتقال ملكيتها للشركة وعدم الاستفادة منها للسبب المذكور أعلاه كونها أرض زراعية غير معدة للبناء وذلك نتيجة عدم تبديل الصفة العمرانية لها .

9- فندق شهباء الشام

اضافة الى ماذكرنا في تقاريرنا السابقة حول هذا الفندق واجراءات التحكيم مع وزارة السياحة. فقد عينت هيئة التحكيم لجنة من الخبراء لتقدير مقدار التعويض المستحق للشركة وتقديموا اليها بتقرير مؤرخ في 2011/11/25 تضمن ان ما يستحق للشركة من تعويض هو (16.905.254)

ليرة سورية، و لما اعترضت الشركة على هذا التقرير واعتباره قليلاً أصدرت هيئة التحكيم بتاريخ 2012/5/3 قرارها المبرم الذي قضى بأحقية الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بتقاضي مبلغ /26.156.146/ ليرة سورية تعويضاً عن الاضرار المادية التي لحقت بالشركة جراء قيام وزارة السياحة انهاء عقد ادارة فندق شهباء الشام في حلب قبل انتهاء مدة العقد القانونية خلافاً لاحكام العقد الموقع بين الطرفين والمصدق من المجلس الاعلى للسياحة.

وقد تقدمت الشركة بطلب اكساء حكم المحكمين صيغة التنفيذ . وفي جلسة 2013/9/22 أصدر السيد رئيس محكمة القضاء الاداري القرار رقم 835 الذي أعطى صيغة التنفيذ لحكم المحكمين الصادر في 2012/5/3 وأبلغت وزارة السياحة بذلك أصولاً.

10 - فندق تدمر الشام

كما ذكرنا في تقاريرنا السابقة تنتظر هيئة التحكيم في قرار وزارة السياحة انهاء عقد ادارة الفندق قبل انتهاء مدته، ولقد عقدت هيئة التحكيم جلسات خلال عام 2012 ورفضت وزارة السياحة التعويض العيني للشركة تلافياً لتسديد وزارة السياحة اموال من خزينة الدولة.

وفي جلسة 2013/10/10 أصدرت هيئة التحكيم حكمها الذي قضى بأحقية الشركة على تقاضي مبلغ /10.862.780/ ل.س فقط عشر ملايين وثمانمائة واثنان وستون ألفاً وسبعمائة وثمانون ليرة سورية و كذلك مبلغ /1.000.000/ ل.س مليون ليرة سورية لقاء مادفعته الشركة عن حصة وزارة السياحة من نفقات واتعاب التحكيم و كذلك فائدة قانونية بنسبة 5% بعد مضي شهر تقريباً من تاريخ صدور قرار التحكيم وحتى الوفاء التام قراراً مبرماً صدر وتلي علناً .

ولقد اكسى مجلس الدولة صيغة التنفيذ على هذا الحكم والذي اصبح مبرماً وابلغت الشركة وزارة السياحة بالقرار القطعي اصولاً ويانتظار التسديد .

11- فندق ايبل الشام

كما كان الامر لفندقي شهباء الشام وتدمر الشام قامت وزارة السياحة كما ذكرنا بتقاريرنا السابقة، بإستصدار قرار بفسخ عقد ادارة فندق ايبل الشام، والذي كانت قد حددت فيه موعد انتهاء عقد الادارة في 2013/12/31 وذلك بموجب كتابها للشركة تحت رقم 2/4 /10032 تاريخ 1994/12/31 الذي حدد تاريخ بدء العقد وانتهائه، واستولت بواسطة الشرطة على ملعب الغولف رغم معارضة الشركة بذلك .

وقد كانت الشركة قد لجأت الى التحكيم وفقاً لما هو منصوص عليه في العقد فسمت محكماً عنها وسمت وزارة السياحة محكماً عنها وعين السيد رئيس مجلس الدولة المستشار محكماً مرجحاً.

وقد تقدمت الشركة أمام هيئة التحكيم بمطالبها المتمثلة بالتعويض العيني أي بإعادة الحال الى ما كان عليه أي بإعادة تسليمها الفندق وملحقاته بما في ذلك ملعب الغولف لادارته خلال مدة مساوية للمدة التي حرمت منها ووفقاً لاحكام العقد، عوضاً عن التعويض المادي الناجم عن انهاؤها لعقد الادارة .

وفي جلسة 2014/12/23 اصدرت هيئة التحكيم النافذة بالخلاف الناشب بين الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية ووزارة السياحة قرارها المبرم الذي قضى:

1- بقبول طلب التحكيم شكلاً

2- وبعد أن رفضت وزارة السياحة التعويض العيني، قبوله موضوعاً باحقية الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بالحصول على حقوقها من وزارة السياحة لقاء الاضرار والخسائر التي لحقت بها جراء قيام وزارة السياحة بالغاء عقد الادارة خلافاً للقانون.

علماً بأن مجلس الدولة كان قد أصدر الرأي 130 لعام 2013 ملزماً لهيئة التحكيم

باعتبار ملعب الغولف جزء من عقد ادارة فندق اييلا الشام .

3- احقية الشركة بأن تتقاضى من وزارة السياحة المبالغ الغير مدفوعة من تكاليف انشاء وتجهيز ملعب ونادي الغولف التابع لفندق اييلا الشام.

قراراً مبرماً صدر وتلي علناً في دمشق بتاريخ 2014/12/23.

والشركة اذ تحترم القرارات القضائية تؤكد على الغبن الذي لحق بها نتيجة عدم قيام هيئة التحكيم ولجنة الخبرة الاخذ بعين الاعتبار فروقات اسعار الصرف وفوات المنفعة والضرر المعنوي والمادي الذي لحق بالشركة، وتأسف لأن وزارة السياحة لم تقبل الحل الودي والتعويض العيني حفاظاً على اموال الدولة والعودة عن فسخ العقد وتنفيذه بالكامل برفضها التعويض العيني، ولذا تجد نفسها مضطرة للقبول بالتعويض المادي حفاظاً على مصلحة الشركة والمساهمين، وتأمل الشركة في أن تتمكن من تحصيل حقوق مساهميتها.

وتبعاً لما تقدم عمدت الشركة الى مخاطبة وزارة السياحة عبر كتب عديدة وآخرها الكتاب رقم 158/ ص تاريخ 2015/3/9 سجل لدى ديوان وزارة السياحة تحت رقم 2428/و تاريخ 2015/3/10 طالبة فيه تأكيداً على كتبها السابقة المبادرة الى تسديد جميع المبالغ المطلوبة منها بالنسبة لمطالبة الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وكذلك مطالبة الشركات التي تساهم بها، ورغم المطالبات العديدة لم تقم الى الآن وزارة السياحة بتسديد المبالغ المترتبة عليها، ولم يكن بوسع الشركة الا أن تسجل في الميزانية هذه المديونية وستستمر بمطالبة وزارة السياحة بتسديد المديونية حتى تحصيلها قانوناً .

12- خدمات الاطعام (الكاترينغ) للطائرات الاجنبية التي تؤم القطر :

ذكرنا في تقاريرنا السابقة أن الشركة حققت لأول مرة في سوريا خدمات الاطعام لشركات الطيران على احدث الاساليب الحديثة، أدت الى تعاقد جميع الشركات الاجنبية التي تستخدم مطار دمشق الدولي ولا ترغب بالتزود بخدمات الاطعام من شركة الطيران السورية لنوعيتها التي لاتلائم تلك الشركات، واللجوء لشركتنا للتزود بالاطعام وخدماته منها، محققة بذلك نجاحات كبيرة في مجال تقديم وجبات الطعام والخدمات المميزة، وحصلت شركتنا منها على علامات جودة عالية وصلت الى 100% من كبريات الشركات الاجنبية مثال ذلك شركة ايرفرانس الفرنسية و KL M الهولندية، وأخيراً SAS الاسكندنافية، وأصبحت اخيراً تقدم تلك الخدمات لجميع الشركات الاجنبية والعربية التي تتزود بخدمات الاطعام من سورية بما في ذلك شركة أجنحة الشام التابعة للقطاع الخاص السوري التي تؤم سورية، وأخيراً شركة فلاي داماس، ما عدا شركة الطيران العربية السورية التي لديها مطبخ وتجهيزات خاصة زودت بها الدولة منذ عشرات السنين .

وقد كلفت شركتنا بتقديم الضيافات والخدمات في قاعات الشرف الرئاسية بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية بدمشق وتقديم خدمات الاطعام لطائرات الرؤساء القادمين لدمشق. ولقد وجهت المؤسسة العامة للطيران المدني كتاباً برقم 8203 تاريخ 2010/12/28 تطلب فيه من الشركة، استعادة هذه المنشأة التي أحدثناها ولما كان العقد المبرم بيننا قد أصبح مجدداً وفقاً لأحكامه وينتهي عام 2020، فقد اجبنا بكتابنا رقم 2035 / ص تاريخ 2010/12/29 بأن مدة العقد التعاقدية المصدق من المجلس الاعلى للسياسة تنتهي بتاريخ 2020/12/29 . وقد كلفت المؤسسة العامة للطيران المدني شركتنا بإصلاح ما أصاب مانستعمله لتقديم خدمات الاطعام في مطار دمشق جراء الاحداث الاخيرة ، وقامت الشركة بتشكيل لجان من أجل اعادة تأهيل الكاترينغ واعادة تشغيله، وقد قامت الكوادر الوطنية في الشركة باعادة تشغيل قسم من المنشأة وبعد ذلك باشرت وتستمر بالعمل في تقديم خدمات الاطعام للشركات المحلية .

الاستعلام الضريبي

في بداية شهر كانون الثاني لعام 2013 قامت بعثة من الاستعلام الضريبي التابعة لوزارة المالية بزيارة ميدانية لفندق الشام، وقامت بتدقيق الواردات من عام 2004 لغاية 2011 بحجة أن إعفاءات الشركة تنتهي في عام 2003 وهذا يخالف الواقع إذ إن إعفاءات الشركة كانت لا زالت قائمة، ووجدت البعثة بأنه لم تصرح الشركة للدوائر المالية عن جميع واردات الفندق لهذه الأعوام وخاصة لأعوام 2004 و 2005 و 2006 بالنسبة لضرائب الإنفاق الاستهلاكي، وبلغ إجمالي المبالغ التي وجدت بأنه لم تصرح عنها للدوائر المالية حوالي 800 مليون ل.س غالبيتها العظمى اي قرابة خمس وتسعين بالمئة منها للسينما والمركز الصحي ولحسميات الزبائن وذلك عن أعوام 2004 و 2005 و 2006 ، وهذه المرافق معفاة أصلاً قانوناً إضافة لإعفاءات الشركة.

وقد قامت مديرية مالية دمشق بدراسة الضبط المذكور المحال إليها من وزارة المالية فتبين وجود عدد من المغالطات، حيث بين قسم الواردات في دائرة الإنفاق الاستهلاكي في مديرية مالية دمشق أحقية الشركة بالاعتراض على الضبط وذلك من خلال الإقرار بإعفاء مبالغ تقارب 350.000.000

ل.س من خضوعها لرسوم الإنفاق الاستهلاكي والتي وردت في ضبط الاستعلام الضريبي رقم 1/ لعام 2013 بشكل تعسفي.

وتبعاً لذلك قامت الشركة باللجوء إلى القضاء الإداري في مجلس الدولة لإثبات ظلم عدم صحة ضبط الاستعلام الضريبي ، وبعد عدة مرافعات أصدرت المحكمة قرارها بوقف تنفيذ ضبط الاستعلام الضريبي المذكور وتم تكليف خبرة حول ذلك حيث جاء في تقرير الخبرة بأن الضبط المنظم بوضعه الحالي غير صالح لان يكون أساساً للتكليف ولا بد من إعادة النظر في الضبط بأكمله وإعادة التكليف بناء على أسس قانونية صحيحة.

وقد طعنت إدارة قضايا الدولة بهذه الخبرة وتم تعيين خبرة ثلاثية وأعدت تقريرها وقدمته للمحكمة. وبتاريخ 2014/6/18 أصدرت المحكمة الإدارية العليا قرارها رقم 594 الذي قضى بوقف تنفيذ ضبط الاستعلام الضريبي رقم 1 لعام 2013 وكافة آثاره بقرارها المبرم لحين البت بأساس الدعوى.

وقامت الشركة بالحصول على اذن من محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة بتسديد ضريبة دخل الأرباح الحقيقية التي حققتها الدوائر المالية على منشأة فندق الشام عن أعوام 2004 و 2005 و 2006 وقد قضت المحكمة الإذن للشركة بالسماح لتسديد هذه المبالغ مع التحفظ، مع الحق للشركة باسترداد هذه المبالغ عند صدور حكم قضائي مبرم بإبطال ضبط الاستعلام الضريبي المذكور أعلاه.

وأعيد ملف الدعوى لمحكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة للنظر بأساس الدعوى وبعد عدة جلسات وبعد إجراء الخبرات المطلوبة وإطلاع المحكمة على وثائق الدعوى وأقوال الطرفين ودفعهما والخبرة الفنية الأحادية والثلاثية الجارية بالدعوى وجدت أن هذه الخبرات جاءت على أساس قانوني سليم وقد اطمأنت المحكمة إلى ما قامت عليه الخبرة، الأمر الذي يتعين عليه الحكم وفق ما انتهت إليه الخبرة واتخاذ أساساً للحكم ولإسima في ضوء امتناع الهيئة العامة للضرائب والرسوم من تقديم وإبراز البيانات التي طلبتها الخبرة الحسابية وعدم تعقيب الإدارة المدعى عليها أي الهيئة العامة للضرائب على ما أفاد به الخبراء من امتناع الهيئة العامة عن تقديم البيانات المطلوبة ومن حيث أنه وفي ضوء ما سلف بيانه أصبحت الدعوى قائمة على مؤيداتها القانونية السليمة وجديرة بالقبول موضوعاً ولكل هذه الأسباب، حكمت محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة بتاريخ

2015/12/29 بأساس الدعوى حيث قبلت طلبات الشركة والطلبات العارضة شكلا وقبلت الدعوى موضوعا والطلبات العارضة وإعلان انعدام محضر الضبط المنظم من قبل الاستعلام الضريبي رقم 1/ تاريخ 2013/1/8 لكل ما يترتب عليه من آثار ونتائج وإلغاء كافة الإنذارات الصادرة عن الإدارة المدعى عليه أي الهيئة العامة للضرائب ممثلة بمديريات المالية في المحافظات على الضبط المذكور، وكذلك إلزام الإدارة المدعى عليها بإعادة جميع المبالغ المسددة من قبل الشركة لقاء الضبط المذكور في حال تم دفعها فعلا .

ونتيجة المتابعة الحثيثة من إدارة الشركة وذلك عبر وكلائها القانونيين بتقديم الدفوع والإيضاحات ووجهات النظر القانونية بأن الشركة تمسك قيوداً حسابية منتظمة وتظهر وضعها المالي بصورة حقيقية وتسدد الضرائب المترتبة عليها بانتظام وملزمة بتقديم بياناتها المالية السنوية ضمن المهل القانونية وبعد تكليف الخبراء الفنية من قبل المحكمة ودراسة ملف الدعوى من كافة الجوانب والله الحمد وصلت هيئة المحكمة إلى قناعة بأن ضبط الاستعلام الضريبي الذي نظم بحق الشركة كانت غير مبنية على أسس قانونية سليمة ، لذا وفي جلسة 2017/7/19 رفضت المحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة طعن وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب ومديرية مالية دمشق وذلك بموجب قرارها رقم 1240 / ط / 2 وبذلك أصبح القرار الصادر عن محكمة القضاء الإداري رقم 2/1252 في القضية ذات الرقم 2167 لعام 2015 مبرماً بعد رفض الطعن المقدم به بقرار دائرة فحص الطعون لدى المحكمة الإدارية العليا الآنف الذكر رقم 1240 / ط / 2 أساس 1331 تاريخ 2017/7/19 .

وبعد صدور القرار بالصيغة المبرمة من المحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة عمدت الشركة إلى إبلاغ الجهات ذات العلاقة كل من الهيئة العامة للضرائب والرسوم ومديرية مالية دمشق بأصل القرار وذلك بموجب كتاب الشركة رقم 291/ص تاريخ 2018/6/26 الموجه للهيئة العامة للضرائب والرسوم وسجل لدى ديوان الهيئة تحت رقم 1043/ تاريخ 2018/6/27، وكذلك تم إعلام مديرية مالية دمشق بنسخة من أصل القرار بموجب كتاب الشركة رقم 292/ص تاريخ 2018/6/26 سجلت لدى الدائرة القانونية بتاريخ 2018/6/27، وتبعاً لذلك تنفذ حالياً كل من مديرية مالية دمشق والهيئة العامة للضرائب والرسوم الحكم الصادر وإبلاغ جميع مديرياتها ذات العلاقة بإلغاء ما ورد في إنذاراتها لمنشآت الشركة تبعاً

لمحضر ضبط الاستعلام الضريبي رقم /1/ لعام 2013، وأخيراً وبعد متابعات حثيثة من إدارة الشركة وبعد عمل مضني أصدرت مديرية مالية دمشق قرارها رقم /792/ تاريخ 2021/3/23 طوت بموجبه قوائم التحقق على الشركة ومنشأتها المنظمة تبعاً لضبط الاستعلام الضريبي رقم /1/ لعام 2013 وكذلك الضبط الملحق به رقم /2/ لعام 2013 وبالتالي تم إلغاء كل ما نشأ وتفرع عن ذلك الضبط وفقاً للقرار القضائي المبرم المذكور أعلاه .

وبعد سنوات من تاريخ تنظيم الضبط المذكور وبعد عمل ومتابعة دؤوبة ومضنية من إدارة الشركة للوصول إلى إظهار ما قامت به أنه كان ضمن إطار الأنظمة والقوانين فجاء قرار القضاء بأن أنصفت الشركة وأظهرت بأن عمل الشركة كانت عين الحقيقة وبالتالي إلغاء كل مفاعيل الضبط المذكور وبالتالي تنفيذ هذا القرار من قبل الجهات المختصة المعنية وعلى رأسها مديرية مالية دمشق مشكورة وفق قرارها رقم /792/ تاريخ 2021/3/23 وكذلك مالية اللاذقية التي عمدت مؤخراً إلى تنفيذ الحكم القضائي بأن ألغت إنذاراتها السابقة وفقاً لمنطوق الحكم .

ثانياً - الوضع المالي

1- ميزانيات الشركة

لقد تم إعداد الميزانية السنوية لعام 2021 وفقاً للقوانين السورية كما تم إعدادها وفق متطلبات الإرشاد والإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والتي نصت على إعداد الميزانية بما يتطابق مع معايير التقارير المالية الدولية /IFRS/ وبشكل خاص المعايير IFRS10 وIFRS12 ورقم IAS1 و IAS27 للمصادقة عليها من قبلكم .

ووفقاً للقوانين الصادرة الخاصة بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية حول إعداد ونشر الميزانية حسب المعايير الدولية علماً بأننا كنا قبل ذلك نقوم بإعداد الميزانية وفقاً لأنظمة الشركة المالية والمحاسبية المصادق عليها من السلطات المختصة السورية أصولاً ووفقاً للقوانين والأنظمة السورية المرعية، ولكن بتطبيقنا حالياً للمعايير الدولية ستمكن الشركة مستقبلاً ان ارادت ووجدت مصلحة بذلك من تسجيلها في البورصات العالمية، وتعطيها بذلك بصورة قاطعة مصداقية وشفافية وسمعة محترمة عند جميع المستثمرين السوريين و العرب والدوليين.

وبشرفنا، وما يدعونا للفخر بأن شركتنا كانت أول شركة في سورية تقوم بالإضافة الى تنظيم ميزانيتها السنوية وكافة قوائمها المالية وفقاً لأنظمة الشركة و القوانين والأنظمة السورية لإقرارها من هيئتك العامة، تقوم كذلك لضرورات التسجيل في البورصات المالية ان رغبت بذلك بالتوازي بإعداد ميزانية ثانية وفقاً للمعايير الدولية IAS. وكانت الميزانية المعدة من مفتش حسابات الشركة يوافق عليها، أكثر من ألف مساهم يحضر الهيئة العامة للمساهمين بالإجماع ماعدا تحفظ مساهم واحد على تقرير مفتش حسابات الشركة ، حيث قام هذا المساهم اول مرة تحفظ بها بتوجيه كتاب تحت

رقم 5584 تاريخ 2005/6/27 إلى وزارة الاقتصاد والتجارة، كما ذكرنا سابقاً بتقاريرنا السابقة بالتفصيل، كذلك طالباً تكليف مفتش حسابات آخر لتدقيق حسابات وسجلات وقيود الشركة وتقييمها، فقامت وزارة الاقتصاد والتجارة بتسمية مفتش للحسابات وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة لهذه المهمة الذي تقدم بتقرير يؤكد على صحة بيانات الشركة والميزانية المصدقة والمقدمة للهيئة العامة خلافاً لتحفظ هذا المساهم، ولكن عاد هذا المساهم وطلب ثانية من وزارة الاقتصاد والتجارة تسمية مفتش للحسابات آخر للقيام بنفس المهمة بموجب كتابه رقم 7390 تاريخ 2005/8/28 الموجه إليها، فكلفت وزارة الاقتصاد والتجارة مفتشاً ثانياً للحسابات، وكان أحد مدرائها السيد أكرم ميداني لهذه المهمة، الذي تقدم بتقريره إلى وزارة الاقتصاد والتجارة في 2005/12/18 حول نتائج قيامه بتدقيق سجلات وقيود الشركة وميزانياتها المصدقة والمقدمة للهيئات العامة لعامي 2003 و 2004 وخلاصة تقريره كما ذكرنا آنفاً الذي ابلغته وزارة الاقتصاد والتجارة لكل من هذا المساهم وللشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بكتابها رقم 1/6/1859 تاريخ 2006/2/5، وتبلغناه و سجل الكتاب الموجه إلينا في سجلاتنا تحت رقم 310/ و تاريخ 2006/2/7، وجاء في خلاصة كتاب وزارة الاقتصاد والتجارة الآنف الذكر الموجه لهذا المساهم ولشركتنا حرفياً، ما يلي:

"أن الميزانية العمومية الموقوفة في 2004/12/31 تمثل المركز المالي الحقيقي للشركة "

مما يفيد بأن هذه الشكاوى هي للاساءة للشركة ولاتعيل لها .

وقد ازدادت قيمة مساهمات واستثمارات شركتنا المباشرة وفي الشركات التي تساهم بها أضعافاً مضاعفة عن القيمة المكتتب بها في جميع الاكتتابات التي صدرت عن شركتنا والتي بلغ عددها أحد عشر اكتتاباً منذ إحداثها قبل /40/ عاماً، إذ تبلغ القيمة الفعلية لمساهماتنا واستثمارتنا بالوضع الراهن بتاريخ 2021/12/31 مبلغ /21.043.522.540/ ل.س وفقاً لأحكام القانون/61/، ولآخر المعايير الدولية رقم 1 و 27 إذ تبلغ مجموع موجودات الشركة مع الشركات التي تساهم بها مبلغ /42.530.901.390/ ليرة سورية ومن أصل هذه الموجودات مبلغ /12.318.254.660/ ليرة سورية يمثل موجوداتها المتداولة.

وتبلغ الالتزامات المباشرة وغير المباشرة المترتبة على كل من الشركة والشركات التي تساهم بها مبلغ /5.112.467.745/ ليرة سورية، من أصل هذه المبلغ هناك مبلغ /4.965.082.955/ ل.س.س التزامات متداولة. وتبلغ حقوق الملكية لمساهمي الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية مبلغ /26.698.792.240/ ل.س.س وحقوق الأقلية للشركاء الذين يساهمون معها في هذه الشركات التي تساهم بها مبلغ /10.719.641.405/ ل.س.س وهي تمثل بشكل أساسي مساهمات المحافظات ومجالس البلديات و وزارة السياحة بالشركات الفرعية التي تساهم بها كما هو مبين بالإيضاح /23/ من الميزانية العمومية للشركة.

2-الاحتياطيات

لقد حدد نظام الشركة الاساسي وقانون الشركات ، أسس اقتطاع الاحتياطيين الإجباري والاختياري .

وقد وصل الاحتياطي الاجباري الى نصف الرأسمال أي /312.500.000/ مليون ليرة سورية، والاحتياطي الاختياري كامل رأس المال أي /625/ مليون ليرة سورية.

ولما لم تقم الشركة بتقدير موجوداتها الثابتة والمتحركة منذ أكثر من خمسة عشر عاما .

واحتراماً للمعايير والنظم الدولية الحديثة و للشفافية في حساباتها قامت الشركة في عام 2009 وتنفيذاً لاحكام نظامها المحاسبي والقانون 61 لعام 2007 بتكليف مهندسين خبراء مستقلين معتمدين من قبل المحاكم ووزارة العدل لتقييم منشآت الشركات التي تساهم بها ومن ثم عرضها للمصادقة على كل ذلك من قبل مفتشي حسابات آخرين معتمدين كذلك من قبل وزارة المالية، وقد تم تسجيل الفروقات الناتجة عن اعادة التقدير ضمن الاحتياطي الخاص، المشار إليه في الزمرة 54 حساب مساعد رقم 5422 من حساب التوزيع - النتائج، والعائد لاحتياطي إعادة التقدير الزمرة 21 حساب 2123 من حساب المطالبين للمناهج المحاسبي للشركة المصدق أصولاً والذي يعتبر جزءاً من القانون 56 لعام 1977 كما جاء في المادة /17/ منه.

وقد قدمت الشركة لوزارة المالية ومديرية مالية دمشق (مديرية الضرائب) تقييم موجوداتها وبعد الموافقة عليها ووفقاً لأحكام القانون /61/ لعام 2007 سددت الشركة بعد موافقة الوزارة الرسوم القانونية البالغة /32.628.157 ل.س لعام 2010 لوزارة المالية تبعاً لذلك.

ولما كنا لا نستطيع اعادة تقييم ممتلكات الشركة في دير الزور وحوران نظراً للظروف الحالية، يبلغ هذا "الاحتياطي الخاص-فائض إعادة التقدير" في 31/12/2021 مبلغ /12.395.195.694/ ل.س

3- الأرباح المجدولة والمؤجلة التوزيع

وفقا لقرارات الهيئة العامة الثامنة المنعقدة في 17 نيسان 1986 والتي خصصت مبلغ ثمانين مليون ليرة سورية كأرباح صافية اضافية توزع على المساهمين كأرباح استثنائية بعد عشر سنوات من تسديد كل اصدار وبواقع /250/ ل.س للسهم الواحد من أسهم الإصدارات الأربعة الأولى أي ان يوزع لكل سهم، اضافة لأرباحه السنوية بعد عشر سنوات من تسديد كل إصدار هذا الربح الاستثنائي، وهذا المبلغ يمثل كامل قيمة كل سهم من أسهم الشركة المكتتب بها والمسددة من قبل المساهم للاكتتاب بذلك السهم من أسهم الشركة .

وقد تم جدولة هذه الأرباح الاستثنائية في حينه بحيث يجري توزيعها بانقضاء عشر سنوات على دفع القسط الثاني من أقساط أسهم كل إصدار، اضافة للأرباح التي تسدد له سنويا كأرباح عن السهم المكتتب به، ويكون بذلك كل مساهم قد قبض من الشركة كامل قيمة السهم ويبقى السهم بحوزته تسدد له أرباح سنوية ثم يسدد له ما يعود لكل سهم من نصيب عند انتهاء مدة الشركة المحددة بقانون احداثها .

ولقد باشرنا بتوزيع القسائم العائدة لهذه الأرباح الاستثنائية على المساهمين منذ نهاية حزيران عام 1989 للإصدار الأول.

ولقد قامت الشركة عام 1989 بتنفيذ هذا القرار وسددتها وبواقع /250/ ل.س للإصدار الثاني وذلك خلال عام 1992، كما سددت قيمة الأسهم العائدة للإصدار الثالث عام 1994، ووزعت هذه الأرباح الاستثنائية العائدة للإصدار الرابع عام 1996 .

وبذلك تكون الشركة قد سددت لجميع مساهميها كامل قيمة ما سدده من القيمة الاسمية لأسهم هذه الإصدارات الأولية الأربعة كأرباح استثنائية، إضافة للأرباح السنوية التي تقاضوها، والتي تبلغ أكثر من ست مرات القيمة الاسمية لأسهمها، وبذلك أصبح مساهمو الشركة الاوائل قد قبضوا حوالي عشرة اضعاف قيمة الاسهم الاسمية لكل سهم كأرباح.

ويستمر المساهمون وسيستمرّون بتقاضي ارباح لاسهمهم، ناهيك عن بقاء الأسهم المكتتب بها بحوزتهم اضافة لازدياد قيمتها أضعافا مضاعفة منذ الاكتتاب حتى الآن .

كما جدولت الأرباح المؤجلة التوزيع لدى الشركات التي تساهم بها بحيث يجري توزيعها بتواريخ محددة بعد تسديد تلك الشركات لالتزاماتها للغير، آخذة بعين الاعتبار السيولة لديها.

4- الأرباح المحققة والمؤجلة التوزيع لدى الشركات الفرعية

وفقا لأحكام قرارات مجالس الإدارة والهيئات العامة العادية وغير العادية والاستثنائية للشركات التي تساهم بها والقاضية بتأجيل دفع الأرباح المحققة في هذه الشركات لمساهميها لحين تسديد هذه الشركات لجميع الالتزامات للغير، وتجميد الأرباح في كل من هذه الشركات حتى ذلك الحين، وتسديدها بعد ذلك لمساهمي الشركة .

5- الأرباح المقترح توزيعها

نتيجة الظروف الحالية والمستمرة منذ منتصف آذار 2011 تراجعت الحركة السياحية في سوريا بشكل ملحوظ وكبير حتى انها توقفت بالكامل في اغلب المحافظات المتواجدة بها منشآت للشركة، ورغم هذه الظروف العصيبة تم لسياسة الشركة الواعية تحقيق ارباح في دورة عام 2021 مبلغ/3.934.512.284 ل.س. تضاف إلى الأرباح المدورة. علماً بأن الشركة بالرغم من أن القانون يعفيها، تسدد الضرائب والرسوم وفقاً لقوانين وانظمة صدرت عام 2006 وتوجب على الشركة تسديدها منذ عام 2007 بالرغم من اعفاءاتها بموجب قانون تأسيسها، لذا تقوم الشركة بتسديدها مع التحفظ كونها معفاة منها حسب قانون تأسيسها ونأمل استردادها مستقبلاً.

إن الشركة تأمل ان تعود الحركة السياحية لسورية كما كانت في السابق وأن تحقق أرباحاً مجزية،
ومع ذلك نظراً للظروف الحالية تقترح الشركة توزيع ما يلي من الارباح المدورة:

أ- توزيع 50% من القيمة الاسمية لقاء تسليم القسيمة رقم 47 عن عام 2021 .

ب- منح المساهمين حسم 20% من قيمة فواتير الإقامة والطعام وأية خدمات أخرى في المنشآت
التي تملكها و/أو تديرها الشركة لعام 2021 على أن تدفع الحسميات المذكورة للمساهم في
نهاية كل عام دفعة واحدة، بعد تقديم الفواتير الأصلية إلى إدارة الشركة، وعلى أن لا يتجاوز
مجموع الحسميات بالنسبة للمساهم سنوياً مبلغ 20% من القيمة الاسمية الإجمالية لأسهمه
في الشركة . ولقد استفاد في السنوات السابقة عدد كبير من المساهمين من هذه الحسومات .
علماً أن الأرباح السنوية التي توزع هي أرباح وليست فوائد وتبقى اكبر من مبلغ الفائدة المصرفية التي
تقدمها المصارف العاملة في القطر للأموال المجمدة والمودعة لديها .
لذا نقترح توزيع الأرباح المنوي توزيعها لعام 2021 وفق اقتراح مجلس الادارة .

يرجى الاطلاع والموافقة .

دمشق في 2022/3/21 .



إيضاحات إضافية (1)

تأسست الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بموجب القانون /56/ لعام 1977 ومن مواد هذا

القانون:

- المادة 1- تؤسس شركة مساهمة مغفلة عربية سورية عنوانها الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية.
- المادة 2- تهدف الشركة إلى تنمية وتنشيط الصناعة السياحية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر .
- المادة 8- لا تسري على هذه الشركة الأحكام والقيود الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بشركات القطاع العام مهما بلغت نسبة مساهمة الدولة وجهات القطاع العام فيها .
- المادة 9- للشركة استثناء من أحكام وقف ومنع وحصر وتقييد الاستيراد ومن أنظمة القطع والاستيراد المباشر من بلد المنشأ .
- المادة 10 - تعفى أموال الشركة وأرباحها وتوزيعاتها وكافة أوجه نشاطها وعملياتها من جميع الضرائب والرسوم مهما كان نوعها وطبيعتها وذلك للسنوات السبع الأولى من تاريخ بدء استثمار كل منشأة من منشآتها ما لم تكن تتمتع بميزات أفضل بمقتضى النصوص القانونية النافذة.
- المادة 13- تخضع الشركة فيما لم يرد عليه نص في هذا القانون لأحكام قانون التجارة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 149 لعام 1949 وتعديلاته.

أعضاء مجلس الإدارة للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

- 1 - السيد محمد نعمان عائدي رئيس مجلس الإدارة - عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات السياحية بكالوريوس في الإدارة - جامعات فرنسا خبرة إدارية في مجالات الفنادق والسياحة منذ أكثر من 25 عام.
- 2 - السيدة غادة نجمة: نائب رئيس مجلس الإدارة في عدد من الشركات السياحية - بكالوريوس في الإدارة جامعة دمشق - خبرة إدارية في مجالات الفنادق والسياحة منذ أكثر من 30 عام.
- 3- السيد بارسبخ كيوركياي : بكالوريوس تجارة واقتصاد منذ عام 1964 مدير وخبير مالي ومصرفي منذ أكثر من 40/ عام .
- 4- السيدة غادة حداد : إجازة في الأدب الفرنسي - خبرة فندقية منذ عام 1977 والعمل في إدارة الفنادق داخل وخارج القطر .
- 5- الانسة سوزان البهلوان : بكالوريوس تجارة واقتصاد وخبرة مالية وخبرة إدارة في الفنادق من أكثر من 25/ عام
- 6- الأستاذ بسام ماضي: إجازة في الحقوق ممثل وزارة السياحة.
- 7- الأستاذ: اسماعيل ناصر : إجازة في الاقتصاد ممثل وزارة السياحة .
- تعويضات أعضاء مجلس الإدارة : 48000 ل.س .**
- منذ تأسيس الشركة ولتاريخه أتعاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بقيت وفقا لما نص عليه قانون التجارة لعام 1949 أي 6000 ل.س لعضو مجلس الإدارة و 12000 ل.س لرئيس مجلس الإدارة، علما بأن التعويضات الخاصة بممثلي القطاع الخاص هي تعويضات مستحقة وغير مسددة منذ تأسيس الشركة وحتى تاريخه.
- علما بأن وزارة السياحة تساهم ب 25% من رأس مال الشركة وهي المساهم الوحيد الذي يملك 5% أو أكثر من أسهم الشركة منذ تأسيسها، ولا يوجد مساهمون من الشركات التابعة أو الشقيقة في الشركة.

الأوراق المملوكة من الأطراف ذات العلاقة

الاسم	أعضاء مجلس الإدارة	النسبة لعام 2020	النسبة لعام 2021
محمد نعمان العائدي	رئيس مجلس الإدارة	% 0.0088	% 0.0092
غادة نجمة	نائب رئيس مجلس الإدارة	% 0.0040	% 0.004
بارسيخ كيوركيا	عضو	% 4.7200	% 4.72
غادة حداد	عضو	لا يوجد	% 0.004
سوزان البهلوان	عضو	% 0.0107	% 0.009
وزارة السياحة – ممثلة بعضوين	أعضاء	% 25	% 25
الإدارة التنفيذية			
الدكتور جوزيف نصير	المدير العام	لا يوجد	لا يوجد
المهندس أنطون برصة	المدير التنفيذي	0.0100	% 0.0100
محمود دهنه	المدير المالي	لا يوجد	لا يوجد
زبيدة محمد سعيد السيد	رئيس دائرة الأسهم	0.0210	% 0.0210
شعبان جمو	الإدارية والقانونية	0.0084	% 0.0210

إيضاحات إضافية (2)

موظفي الشركة ومدققها الخارجي

المدير العام :الدكتور جوزيف نصير دكتوراه في الحقوق من جامعة بروكسل في بلجيكا استاذ جامعي معاون وزير السياحة سابقا
المدير التنفيذي : المهندس انطون برصه : بكالوريوس هندسة مدنية خريج جامعة دمشق قام بالإشراف على تنفيذ عدد من المشاريع الصناعية والخدمية والسياحية في الإمارات ولبنان وسوريا، مدير عام لعدد من الشركات – خبرة أكثر من 40/ عام .
المدير المالي : محمود دهنه: مدير مالي لعدد من الفنادق والمنشآت السياحية خبرة في الإدارة المالية لأكثر من 20/عام مدير مالي للشركة منذ عام 2021 .

رئيس دائرة الأسهم : زبيدة محمد سعيد السيد بكالوريوس اقتصاد جامعة دمشق من عام 1987 خبرة أكثر من 25/ عام في الادارة المالية والمحاسبة والمصارف.

الشؤون الادارية والقانونية : شعبان جمو ادارة أعمال ودراسات قانونية خبرة أكثر من 25/ عام في الادارة – عضو الاتحاد العربي للفنادق والسياحة ومقررها العام .

مجموع رواتب وتعويضات الإدارة العليا والموظفين التنفيذيين : 930.500 ل.س شهرياً.

عدد موظفي الشركة : 890 موظف .

يعملون في الشركات الفندقية التي تساهم بها الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وهي عبارة عن سبع شركات فندقية إضافة إلى فندق قصر زنوبيا في تدمر ومنشأة الكيترينغ في مطار دمشق الدولي إضافة إلى ثلاث شركات تخصصية والعدد الإجمالي البالغ 890 موظف موزعون على الفئات التالية :

القسم	العدد
الإداري والسائقين والمركز الصحي	185
المبيعات والتسويق	30
المطابخ والمطاعم	325
العناية والاستقبال والمصبغة	225
الصيانة والمهندسين	125
المجموع	890

حملة الشهادات الجامعية	85
معاهد فندقية ومعاهد متوسطة	230

ان أعداد الموظفين الواردة في الجدول تمثل موظفي الشركة والشركات الأخرى التي تساهم بها وهذه الشركات هي عبارة عن شركات فندقية وشركات تخصصية تختلف أنشطتها وتقسيماتها الوظيفية وعليه فإنه من الصعب إدراج هيكل تنظيمي للشركة .

والشركة تتبع سياسة التأهيل والتدريب المستمر لكوادرها وتلتزم بتطبيق معايير الجودة الدولية .

مدقق حسابات الشركة : السيد مجد الدين شهوان ويتقاضى تعويضاً مالياً بمبلغ 1.600.000 ل.س سنوياً.

إيضاحات إضافية (3)

السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأرباح المحققة	251.540.278	524.040.585	530.691.778	728.018.309	729.071.055	3.934.512.284
الأرباح الموزعة	93.750.000	93.750.000	93.750.000	156.250.000	156.250.000	156.250.000
صافي حقوق المساهمين	20.908.708.229	21.338.998.814	21.775.940.592	22.347.708.901	22.92.0529.956	26.698.792.240

- نظرا للأوضاع فإن الشركة وشركاتها التي تساهم بها تعتمد على السوق المحلي فقط وذلك لتأثر حركة السياحة الخارجية بالظروف الحالية، و وفقا لذلك لا يمكن تحديد حصة الشركة في السوق المحلي والشركة لا تعتمد على أي مورد رئيسي أو زبون رئيسي ولا يوجد أي عقد بين الشركة وأي من الشركات التي تساهم بها .
- مع التنويه بأنه لا يوجد أي عمليات متكررة لها أثر مالي على الشركة وكذلك لا يوجد صفقات مع أطراف ذات علاقة وأن كافة العمليات مع الأطراف ذات العلاقة تم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية الموحدة للشركة .
- وتمارس الشركة مسؤوليتها الاجتماعية عن طريق تدريب خريجي المعاهد والمدارس الفندقية لدى منشآت الشركة .

علما أن رأس مال الشركة 625 000 000 مليون ل.س وعدد الأوراق المالية المصدرة 62 500 000 موزعة على 50 000 000 سهم ممتاز و 12 500 000 سهم عادي وأن الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية منذ التأسيس قامت بتوزيع نسبة بالأرباح لا تقل عن 10% سنوياً ثم قدمت أرباحاً استثنائية لكل من إصدارات الشركة الأربع الأولى وبما يساوي ثمن سهم الشركة بعد عشرة سنوات من هذه الإصدارات الأربعة وقامت بتوزيع 25% من رأس المال كأرباح منذ عام 1990 ولغاية 2011 وستوزع الشركة أرباح عن الدورة المالية 2021 بنسبة 50% .

مع العلم أن الشركة منذ التأسيس في عام 1977 وحتى عام 1989 قامت بتوزيع نسبة من الأرباح سنوياً ما بين 10% و 20%.

إيضاحات إضافية (4)

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

1- لجنة التدقيق :

أعضاء اللجنة :

- السيد محمد نعمان عائدي
- السيد بارسوخ كيوركيا
- السيدة غادة نجمة

مهامها :

- متابعة مدى تقيد الشركة بالتعليمات والأنظمة المرعية الإجراء من قبل الهيئة والالتزام بقانون الأوراق المالية والتعليمات والأنظمة والقرارات الصادرة بموجب هذا القانون .
- متابعة الصفقات والعقود التي تبرمها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة للتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح في هذه الصفقات .
- ضمان استقلالية كل من المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بما في ذلك الاستقلالية في الموارد .
- ضمان التأهيل والتدريب المستمر لعناصر قسم التدقيق الداخلي .
- الاشراف على أعمال تطوير وتحديث أنظمة الرقابة الداخلية ومعايير تقييم الاداء .
- التأكد من أن الشركة تحترم حقوق أصحاب المصالح التي ترعاها قوانين العمل والشركات والعقود وتأمين الفرصة لأصحاب هذه المصالح بالحصول على تعويضات مناسبة عن أية خسائر قد تلحق بهم بنتيجة الاخلال بأي من حقوقهم .
- القيام بأية مهام أخرى قد يكلفها بها مجلس الادارة توفر الكفاءة والوقت اللازم لديها .
- الاشراف على أعمال قسم التدقيق الداخلي والتنسيق مع المدقق الخارجي .

2- لجنة التخطيط الاستراتيجي :

أعضاء اللجنة :

- السيد محمد نعمان العائدي
- السيدة غادة نجمة

مهامها :

من أهم الوظائف المسندة الى هذه اللجنة الموافقة على الاستراتيجية الأساسية للشركة وتوفير الدعم للإدارة في تطبيق هذه الاستراتيجية ويشمل هذا الإجراء المهام التالي :

- إعداد المخططات
- متابعة تنفيذ المخططات وتقييمها

3- لجنة التنظيم والادارة :

أعضاء اللجنة :

- السيد محمد نعمان عائدي
- السيدة غادة نجمة

مهامها :

تشمل أنشطة لجنة التنظيم والادارة المهام التالية :

- رسم الهيكلية التنظيمية للمؤسسة وتحديد خطوط التواصل والإبلاغ فيها .
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات للوظائف الأساسية وإعداد الوصف الوظيفي لكل منها .
- متابعة أعمال إعداد الموازنات وتقارير تحليل الفروقات ما بين الموازنة والنتائج الفعلية .
- من مهام لجنة التنظيم والإدارة أيضا مراقبة أداء الشركة بشكل عام لتقييم حسن إدارتها من خلال التقارير الدورية التي تتفق مع الإدارة على إعدادها، كما تراقب اللجنة الالتزام بتطبيق الضوابط والأنظمة من قبل العاملين في الشركة .
- تراقب اللجنة أداء المدراء الرئيسيين وتقييم هذا الأداء ولها أن ترفع توصياتها الى المجلس باستبدال المدير التنفيذي اذا دعت الحاجة .

إيضاحات إضافية (5)

البند الخاصة بنظام الإفصاح والشفافية

الرقم	الفقرة	نعم	لا
8	وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة المُصدرة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسري عليها ذلك، مع ذكر أي براءات اختراع أو حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة المُصدرة.		لا
9	ملخص لأي قرار صادر عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها، له أثر مادي على عمل الشركة المُصدرة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية.		لا
14	الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المُتكررة التي حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة المُصدرة.		لا
17	التطورات المستقبلية العامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للشركة المُصدرة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس إدارة الشركة المُصدرة لنتائج أعمالها.		لا
23	نتائج التقييم السنوي لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة المُصدرة والتحسينات التي تخطط الشركة المُصدرة إدخالها على أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية في السنة التالية .		لا
24	إذا كان تقرير مدقق الحسابات يتضمن تحفظات على البيانات المالية السنوية، يجب أن يوضح على تقرير مجلس إدارة الشركة المُصدرة طبيعة تلك التحفظات وأسبابها وأي معلومات متعلقة بها.		لا
25	أي عقوبة أو جزاء مفروض على الشركة المُصدرة من أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية إذا كان لها تأثير جوهري.		لا

الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2021

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

السادة المساهمين في الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية والتي تتكون من المركز المالي (الميزانية العمومية) كما في 31 كانون أول 2021 وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية. في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية الوضع المالي للشركة كما في 31 كانون أول 2021 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وبما ينسجم مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق المالية السورية .

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية في تقريرنا. اننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية. هذا وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة. في اعتقادنا ان أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسائل التدقيق الرئيسية

مسائل التدقيق الرئيسية هي تلك التي كانت بحسب تقديرنا المهني الأكثر أهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية في الفترة المالية، تمت معالجة هذه المسائل في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وخلال تكوين الرأي حولها، واننا لا نقوم بتقديم رأي منفصل حول هذه المسائل ((لم نحدد أية مسائل تدقيق رئيسية لنتم ذكرها في تقريرنا)).

م

ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية وتقريرنا حول تدقيقها. ان رايانا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى واننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. في سياق متصل بتدقيقنا للبيانات المالية فإن مسؤوليتنا هي أن نقرأ المعلومات الأخرى، وأثناء ذلك نأخذ بعين الاعتبار ما اذا كانت المعلومات الأخرى متعارضة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية التدقيق أو يظهر فيها أخطاء جوهريّة. وحسب استنتاجنا بناءً على ما قمنا به فإنه ليس لدينا أي شيء يستدعي الإبلاغ عنه في هذا المجال.

مسؤوليات الإدارة والمكلفون بالحوكمة

ان الإدارة هي المسؤولة عن اعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ. خلال اعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية مالم يكن في نية الادارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها ، أو عندما لا تتوفر لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك. إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات

ان غايتنا هي الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانة على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف الأخطاء الجوهرية دائماً عند وجودها. قد تتجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي او بمجموعها ، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية. أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فاننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق.

كذلك فاننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة التي توفر أساساً لإبداء الرأي. ان خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، اذ أن الاحتيال ينطوي على تواطؤ، تزوير، حذف متعمد، تحريف، أو تجاوز للإجراءات الرقابية.
- الحصول على فهم للإجراءات الرقابية الملائمة للتدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية و الافصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل الى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل الى استنتاج حول وجود شك جوهري متعلق بقدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية.

م

إذا تبين لنا وجود شك جوهري حول ذلك فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو أن نعدل في رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. ان استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ومع ذلك فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في العمل.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.

قمنا بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهريّة في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقدم للمكلفين بالحوكمة تصريحاً بأننا قد التزمنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، واننا نتواصل معهم حول كافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الاحترازية ان لزم الأمر. من بين المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك المسائل التي كانت الأكثر أهمية في عملية تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعتبر بذلك مسائل التدقيق الرئيسية، نقوم بتوصيف هذه المسائل في تقريرنا ما لم تكن القوانين والتشريعات تمنع الإفصاح العلني حول المسألة، او في الحالات النادرة جداً عندما نرى أن المسألة لا ينبغي أن يتم عرضها في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك يتوقع أن تزيد عن المنافع المتحققة للمصلحة العامة من هذا الإفصاح.

حول المتطلبات القانونية والتشريعية

- ان نطاق تدقيقنا يشمل التأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق المالية خاصة المتعلقة منها بالبيانات المالية
 - تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منتظمة، وان القوائم المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.
- دمشق في 13 / 2 / 2022

مدقق الحسابات

المحاسب القانوني : مجد الدين الشهبان



2021	2020	الإيضاح	الإيرادات
16,034,496,174	5,246,110,458	3	إيرادات تشغيلية
(9,840,121,173)	(3,980,205,135)	4	مصاريف تشغيلية
6,194,375,001	1,265,905,323		إجمالي الربح
(122,952,592)	(98,624,063)	5	مصروفات إدارية
6,071,422,409	1,167,281,260		الربح قبل الضرائب والرسوم
(402,832,162)	(116,849,942)	2-6	الضرائب والرسوم
5,668,590,247	1,050,431,318		الربح للفترة
3,934,512,284	729,071,055	7	حصة حاملي أسهم شركة المنشآت
1,734,077,963	321,360,263	8	حصة الأقلية
5,668,590,247	1,050,431,318		
62.95	11.67	9	ربحية السهم



المدير التنفيذي

المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (31) هي جزء من هذه القوائم

الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

قائمة المركز المالي الموحدة كما هي في 2021 - 12-31
الأصول

2021	2020		
			الأصول غير المتداولة
30,101,946,730	29,512,963,248	10	الممتلكات و المعدات والتجهيزات
700,000	700,000	11	استثمارات مالية من خلال بيان الخل الشامل
110,000,000	110,000,000	12	استثمارات أخرى
30,212,646,730	29,623,663,248		مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
1,356,009,777	697,865,523	13	المخزون
2,685,380,699	1,474,106,841	14	الذمم التجارية و الذمم المدينة الأخرى
97,033,225	341,742,815	26	ذمم مستحقة من أطراف ذات علاقة
5,220,751	5,220,751	15	التأمينات
8,174,610,208	2,185,464,478	16	الصندوق والمصارف
12,318,254,660	4,704,400,408		مجموع الأصول المتداولة
42,530,901,390	34,328,063,656		مجموع الأصول
			حقوق الملكية و الالتزامات
			حقوق الملكية
625,000,000	625,000,000	17	رأس المال
312,500,000	312,500,000	18	الاحتياطي الإجمالي
625,000,000	625,000,000	19	الاحتياطي الاختياري
2,070,638,089	2,070,638,089	20	علاوة الإصدار
12,395,195,694	12,395,195,694	21	الاحتياطي الخاص " فائض إعادة التقدير "
10,670,458,457	6,892,196,173	22	الأرباح المحتجزة و المدورة
26,698,792,240	22,920,529,956		مجموع حقوق الملكية
10,719,641,405	9,277,425,377	23	حقوق الأقلية
37,418,433,645	32,197,955,333		مجموع حقوق الملكية و حقوق الأقلية
			الالتزامات
			الالتزامات غير المتداولة
147,384,790	307,717,994	24	توزيعات أرباح باقي الشركاء موزعة الدفع
147,384,790	307,717,994		مجموع الالتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
3,331,217,027	1,228,951,288	25	الذمم التجارية و الذمم الدائنة الأخرى
445,729,308	383,754,158		توزيعات مستحقة الدفع لمساهمي الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية
1,188,136,620	209,684,883	26	ذمم مستحقة لأطراف ذات علاقة
4,965,082,955	1,822,390,329		مجموع الالتزامات المتداولة
5,112,467,745	2,130,108,323		مجموع الالتزامات
42,530,901,390	34,328,063,656		مجموع حقوق الملكية و حقوق الأقلية و الالتزامات

رئيس مجلس الإدارة

محمد نعيم عايد

المدير التنفيذي

المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (31) هي جزء من هذه القوائم

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31-12-2021

2021	2020	الإيضاح	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
ل.س	ل.س		صافي الربح (الخسارة) قبل الضرائب والرسوم
6,071,422,409	1,167,281,260		<u>تعديلات عن :</u>
			أرباح بيع موجودات ثابتة
94,752,473	81,690,873	10	الاستهلاك
6,166,174,882	1,248,972,133		
(1,211,273,858)	285,776,921		النقص (الزيادة) في الذمم التجارية و الذمم المدينة الأخرى
(658,144,254)	(252,013,527)		النقص (الزيادة) في المخزون
0	0		النقص (الزيادة) في التأمينات
244,709,590	(254,727,326)		النقص (الزيادة) في ذمم مستحقة من أطراف ذات علاقة
2,102,265,739	150,119,637		الزيادة (النقص) في الذمم التجارية و الذمم الدائنة الأخرى
978,451,737	(31,142,929)		الزيادة (النقص) في ذمم مستحقة لإطراف ذات علاقة
7,622,183,836	1,146,984,909		النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية
(402,832,162)	(116,849,942)		الضرائب والرسوم المدفوعة
7,219,351,674	1,030,134,967		صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
			<u>التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية</u>
(683,735,955)	(293,699,257)		شراء ممتلكات و معدات و تجهيزات
0	0		بيع موجودات ثابتة
(683,735,955)	(293,699,257)		صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
			<u>التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية</u>
(94,274,850)	(55,488,118)		التوزيعات المسددة لحاملي أسهم الشركة العربية السورية للمنشات السياحية
(452,195,139)	(302,054,036)		التوزيعات المسددة للبلديات
(546,469,989)	(357,542,154)		صافي التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية
5,989,145,730	378,893,556		صافي الزيادة (النقص) في النقدية و مايعادلها
2,185,464,478	1,806,570,922		النقدية و مايعادلها في أول الفترة
8,174,610,208	2,185,464,478		النقدية و مايعادلها في آخر الفترة



المدير التنفيذي

المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (31) هي جزء من هذه القوائم

الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

قائمة التغير في حقوق المساهمين الموحدة للسنة المنتهية في 31-12-2021

الإجمالي	حقوق الأقلية	حقوق الملكية لحاملي الأسهم في الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية	الاحتياطي الخاص " فائض إعادة التقدير "	الاحتياطي الاختياري	الاحتياطي الإجباري	الأرباح المؤجلة التوزيع والمدورة	علاوة الإصدار	راس المال	
31,579,771,818	9,232,062,917	22,347,708,901	12,395,195,694	625,000,000	312,500,000	6,319,375,118	2,070,638,089	625,000,000	رصيد 1-1-2020
1,050,431,318	321,360,263	729,071,055				729,071,055			ربح الفترة
(432,247,803)	(275,997,803)	(156,250,000)				(156,250,000)			التوزيعات
32,197,955,333	9,277,425,377	22,920,529,956	12,395,195,694	625,000,000	312,500,000	6,892,196,173	2,070,638,089	625,000,000	رصيد 2020-12-31
32,197,955,333	9,277,425,377	22,920,529,956	12,395,195,694	625,000,000	312,500,000	6,892,196,173	2,070,638,089	625,000,000	رصيد 1-1-2021
5,668,590,247	1,734,077,963	3,934,512,284				3,934,512,284			ربح الفترة
(448,111,935)	(291,861,935)	(156,250,000)				(156,250,000)			التوزيعات
37,418,433,645	10,719,641,405	26,698,792,240	12,395,195,694	625,000,000	312,500,000	10,670,458,457	2,070,638,089	625,000,000	رصيد 2021-12-31



المدير التنفيذي

المدير المالي

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (31) هي جزء من هذه القوائم

إيضاحات على البيانات المالية الموحدة بتاريخ 31 كانون الأول 2021

1- النشاطات:

تأسست الشركة العربية السورية للمنشات السياحية شركة مساهمة مغفلة بموجب القانون /56/ لعام 1977، وهي أول شركة مساهمة مغفلة أحدثت بعد التأميم في كل من عام 1961 وعام 1964 وقامت بطرح أسهمها للاكتتاب العام للمواطنين للمساهمة بها ، و تهدف الشركة بموجب قانون تأسيسها إلى تنمية و تنشيط الصناعة السياحية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر العربي السوري عن طريق شراء و تملك و إدارة و استثمار كافة المنشات السياحية بمختلف أنواعها سواء داخل أراضي الجمهورية العربية السورية أو خارجها، ولقد ساهمت في عدة شركات نوعية تخصصية في مراكز محافظات القطر للقيام بنفس الأغراض كما ساهمت في شركات تخصصية لإدارة الفنادق واستثمارها وتصنيع الأطعمة وتقديم جميع الخدمات الفندقية في هذه المنشات وغيرها كما أسست وساهمت شركة الشام للسياحة لغرض تنشيط و تسويق سورية في أنحاء العالم و تشجيع السواح العرب و الأجانب على زيارة سورية كما قامت شركة الشام للسياحة بشراء أسطول من وسائل النقل الافرادية و الجماعية لنقل السواح ، كما أسست وساهمت في شركة متخصصة بإشادة و بناء وتجهيز المنشات السياحية لصيانة منشات الشركة وفنادقها وفق أفضل الأوجه الفنية ، كل ذلك بهدف تحقيق التكامل في خدمات الشركات النوعية التي تساهم بها أو تقوم بإدارتها و / أو تسويقها و تقديم أفضل مايمكن من الخدمات للصناعة السياحية في سورية . ويبين الجدول التالي النسب المئوية لملكية هذه "الشركة" في تلك الشركات:

الشركة	النسبة المئوية للمساهمة	الوصف
شركة الشام للفنادق والسياحة المساهمة المغفلة	60%	شركة مساهمة تأسست عام 1978، ونشاطها الرئيسي هو شراء و استثمار وتملك العقارات و بناؤها و تجهيزها وإدارتها لكل الفنادق والمطاعم والدور المفروشة وغيرها، وهي تمتلك مجمع وفندق الشام في الجمهورية العربية السورية.
شركة اللاذقية للفنادق والسياحة المساهمة المغفلة	60%	شركة مساهمة مغفلة تأسست عام 1979 ، ونشاطها الرئيسي هو تملك وإنجاز واستثمار مجمع الشاطئ الأزرق و المنشات السياحية القائمة و الممكن إقامتها على العقارات الجارية بملكية بلدية اللاذقية وغيرها.
شركة دير الزور للفنادق والمنشآت السياحية المساهمة المغفلة	68%	شركة مساهمة تأسست عام 1986 ، ونشاطها الرئيسي هو تملك وإنجاز الفنادق في محافظة دير الزور وكذلك المنشات السياحية الأخرى التي يمكن إقامتها في الجمهورية العربية السورية الفندق مغلق حالياً نتيجة الظروف الاستثنائية في البلاد وقد تعرض الفندق لأضرار وتم عمل الإجراءات اللازمة قانوناً لحفظ حقوق الشركة ولا يمكن التأكد من حجم الأضرار حالياً لعدم استقرار الأوضاع في تلك المنطقة، وستعاود نشاطها بإذن الله بعد انتهاء الأزمة
شركة صافيتا للفنادق والمنشآت السياحية المساهمة المغفلة	67%	شركة مساهمة تأسست عام 1986 ، ونشاطها الرئيسي هو تملك وإنجاز فندق صافيتا و المنشات السياحية الأخرى التي يمكن إقامتها في الجمهورية العربية السورية.

شركة مساهمة تأسست عام 1989 ، ونشاطها الرئيسي هو تملك وإنجاز واستثمار فندق بصرى الشام وغيره من المشاريع السياحية في جميع محافظات القطر.الفندق حالياً مغلق نتيجة الظروف الاستثنائية في البلاد ولا يمكن لموظفي وممثلي الشركة من زيارة الفندق حالياً للوقوف على حالة الفندق حالياً، وستعاود نشاطها بإذن الله بعد انتهاء الأزمة.	شركة بصرى الشام للفنادق والمنشآت السياحية المساهمة المغفلة	67%
شركة مساهمة تأسست عام 1989، ونشاطها الرئيسي إنشاء وتنفيذ وصيانة المنشآت الفندقية والسياحية. قامت الشركة في عام 2015 باستعادة حصة الشريك التخصصي، والبالغة 47.5% بالقيمة الاسمية عند التأسيس التي ساهم بها الشريك التخصصي بدفعها عند اكتتابه بأسهم الشركة وذلك وفقاً لاتفاقية دخوله كشريك تخصصي في شركة الشام للمنشآت الفندقية والسياحية لغرض المساهمة في توفير وإعداد الخدمات لها و تأهيل الكوادر و رؤساء الأقسام فيها، وبالتالي انحصرت ملكية شركة الشام للمنشآت الفندقية والسياحية بين الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية و الشركات الني تساهم بها أو تقوم بتوفير خدماتها لها .	شركة الشام للمنشآت الفندقية والسياحية المساهمة المغفلة	99.7%
شركة مساهمة تأسست عام 1989 ، ونشاطها الرئيسي إدارة الفنادق والمنشآت السياحية وإعداد وتأهيل الكوادر الإدارية و الفنية لكافة مستويات الإدارة الفندقية وتأسيس و إنشاء وإشادة مؤسسات ووحدات لتصنيع وتوضيب مختلف المأكولات و المشروبات و الأغذية و المواد المستعملة و المستهلكة في الفنادق و المنشآت السياحية وإطعام الطائرات . في عام 2015 قامت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية باستعادة حصة الشريك التخصصي، والبالغة 48% مقابل تسديد القيمة الاسمية التي كان قد ساهم وسدها عند التأسيس ودفعها عند اكتتابه بأسهم الشركة وذلك وفقاً لاتفاقية مساهمته في شركة الشام لإدارة الفنادق و المنشآت السياحية كشريك تخصصي وشريطة أن يعيدها مقابل تسديد المبلغ الأصلي المسدد عند الاكتتاب فور اكتمال الشركة الذاتي بالتأهيل وخدمات إعدادها ، وبالتالي انحصرت ملكية شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشآت السياحية بين الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية و الشركات التخصصية التي تساهم بها.	شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشآت السياحية المساهمة المغفلة	99.9%
شركة مساهمة تأسست عام 1989 ، ونشاطها الرئيسي توفير الخدمات السياحية ووسائل النقل الافرايدية و الجماعية للوافدين للقطر واستقطاب المجموعات السياحية الأجنبية وتقوم باستقطاب المجموعات السياحية الأجنبية و تقوم بتشجيع السياحة الداخلية والخارجية في الجمهورية العربية السورية. في عام 2010 قامت الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية بشراء حصة	شركة الشام للسياحة المساهمة المغفلة (شامتور)	99.7%

الشريك التخصصي، وبالغلة 47.5% مقابل القيمة الأصلية التي قام الشريك التخصصي بتسديدها قبل أكثر من عشرة سنوات عند اكتتابه باسم الشركة و ذلك وفقاً لاتفاقية مساهمته لتحقيق الإعداد والتأهيل لشركة الشام للسياحة " شامتور" وكوادرها ويعيدها بالمبلغ المسدد عند الاكتتاب فور الاكتفاء الذاتي للشركة ، وبالتالي انحصرت ملكية شركة الشام للسياحة "شامتور" بين الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية و شركاتها التخصصية التي تساهم بها.

شركة مساهمة تأسست عام 1991، ونشاطها الرئيسي شراء وتملك وبيع وإدارة و استثمار كافة المنشآت بمختلف أنواعها سواء داخل أراضي الجمهورية العربية السورية أو خارجها وتمتلك حالياً فندق بادية الشام في محافظة دير الزور الفندق مغلق حالياً نتيجة الظروف الاستثنائية في البلاد وقد تعرض الفندق لأضرار وتم عمل الإجراءات اللازمة قانوناً لحفظ حقوق الشركة ، ولا يمكن التأكد من حجم الأضرار حالياً لعدم استقرار الأوضاع في تلك المنطقة، وستعاود نشاطها بإذن الله بعد انتهاء الأزمة.

شركة مساهمة تأسست عام 1979، ونشاطها الرئيسي هو تملك وانجاز فندق في حماة (افامية الشام) ومنشآت سياحية أخرى ضمن حدود محافظة حماة في الجمهورية العربية السورية.

شركة مساهمة تأسست عام 1994، ونشاطها الرئيسي هو إقامة فندق على ارض تمتلكها في محافظة حلب في الجمهورية العربية السورية.

شركة محدودة المسؤولية تأسست ما بين كل من شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشآت السياحية بنسبة 40% ، وشركة الشام للسياحة بنسبة 40% و شركة البروج للأوراق المالية (أبو ظبي) بنسبة 20% ،وغاياتها ممارسة أعمال الوساطة والاستشارات المالية في سوق دمشق للأوراق المالية.. ووجهت هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية إلى سوق دمشق للأوراق المالية بكتابها رقم 1181/ف.و تاريخ 2014/10/13 موافقتها على مباشرة الشركة لأعمالها ضمن شركات الوساطة لسوق دمشق للأوراق المالية وموافقتها على اسم المفوض بالتوقيع والتصويت عنها في الانتخابات الذي قام بالانتخاب أصولاً وكان لصوته اثر في صحة انتخابات مجلس إدارة السوق .وفي كل عام تقوم إدارة السوق بدعوة الشركة للمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة للسوق.

شركة الفرات للفنادق والسياحة
المساهمة المغفلة 99.5%

شركة حماه للفنادق والسياحة
المساهمة المغفلة 60%

واحة الشهباء 100%

شركة الشام للأوراق المالية
- محدودة المسؤولية-
نسبة السيطرة 80%

2- ملخص عن السياسات المحاسبية الهامة :

أساس الإعداد :

يتم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس الكلفة الأصلية، ماعدا فيما يتعلق بالمتلكات والاستثمارات المحتفظ بها للبيع، وفقاً للمنهج المالي و المحاسبي للشركة المصدق من جميع السلطات السورية المختصة والمعايير الدولية فيتم تقديرها على أساس القيمة العادلة " السوقية ". ويتم تقديم البيانات المالية الموحدة بالليرات السورية.

التزام البيانات:

يتم إعداد البيانات المالية وفق المعايير الصادرة أو المعتمدة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتأويلاتها الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية، وما يسري من متطلبات قانون احداثها وقانون الشركات في الجمهورية العربية السورية.

أساس التوحيد :

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة والشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها موقوفة بتاريخ 31 كانون الأول من العام المالي . ويتم إعداد البيانات المالية للشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها "الشركة" لنفس العام المالي لبيانات "الشركة" ، وباستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

إن جميع الأرصدة ضمن المجموعة، وكذلك المعاملات، والدخل والمصاريف والأرباح والخسائر الناجمة عن المعاملات ضمن المجموعة والمعترف بها في الأصول، يتم تصنيفها بالكامل. ويتم احتساب حصة الأقلية في النتائج الصافية للشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها الموحدة وكذلك حصة الأقلية في ملكية الشركات النوعية التخصصية الموحدة وتعرض على نحو منفصل في البيانات المالية الموحدة. وتعتبر الشركات النوعية التخصصية موحدة بالكامل منذ تاريخ التملك .

تمثل حصة الأقلية الجزء من الأرباح أو الخسائر والأصول الصافية في الشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها الشركة ، غير المملوكة من قبل المجموعة، ويتم تمثيلها على نحو منفصل في قائمة الدخل وضمن الحصة في الميزانية العمومية الموحدة، منفصلة عن حصة المساهمة في "الشركة".

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة التي تم اعتمادها :

العملات الأجنبية

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالليرات السورية، وهي العملة الوظيفية للشركة وكذلك العملة المعتمدة في عرض بياناتها . وتقرر كل شركة عملتها الوظيفية والمعتمدة في عروضها، وثقاس البنود المشمولة في البيانات المالية لكل فرع باستخدام تلك العملة الوظيفية. ويتم تحويل العمليات بالعملة الأجنبية إلى الليرات السورية وفق السعر المحدد من قبل السلطات النقدية و الحكومية السورية بتاريخ العملية أو تاريخ إعداد القوائم المالية حسب طبيعة العملية ، إضافة إلى ذلك، نص قانون إحداث الشركة على انه يحق للشركة استيفاء رسوم خدماتها بالعملات الأجنبية و فتح حسابات في المصارف لهذه الغاية و تستخدم تلك الواردات لتغطية احتياجات الشركة من المستوردات والخدمات المتوجبة بالعملات الأجنبية، و الرصيد يسجل بما يقابله من العملات السورية وفق الأسعار المحددة من قبل السلطات النقدية و الحكومية السورية .

وقد تغير سعر صرف الدولار الأمريكي منذ تاريخ إنشاء الشركة و حتى تاريخه من 3.80 ل.س حتى أصبح مايقارب 3000 ل.س. و السعر الرسمي للدولار الأميركي الواحد :2500 ل.س. في 31 كانون الأول 2021 (1250 ل.س. في 2020).

و السعر الرسمي لليورو الواحد :2826.00 ل.س. في 31 كانون الأول 2021 (1496,82 ل.س. في 2020).

2- ملخص عن السياسات المحاسبية الهامة (تتمة):

الممتلكات والمعدات والتجهيزات

يتم الاعتراف الأولي بالممتلكات ، والمعدات والتجهيزات بالتكلفة ، ناقص مجمع الاهتلاك ومجمع انخفاض قيمة الأصول. وتتضمن هذه التكاليف تكلفة استبدال جزء من هذه الأصول و التجهيزات في حال تحققت معايير الاعتراف بهذا الاستبدال كأصل. ويُعاد النظر بالقيم المسجلة للممتلكات، والمعدات والتجهيزات على أنها ممتلكات معرضة لانخفاض القيمة عندما تشير أحداث أو تغييرات في الظروف على أن المبلغ المرحّل قد يكون غير قابل للاسترداد.

وبعد الاعتراف الأولي حسب التكلفة ، يتم ترحيل قيم الممتلكات بعد إعادة تقييمها بما يوازي القيمة العادلة بتاريخ إجراء إعادة التقييم، مطروحاً منه مخصصات الاهتلاكات المتراكمة اللاحقة في الممتلكات أو أية خسائر ناجمة عن انخفاض القيمة المتراكم. ويتم احتساب الاهتلاك وفق طريقة القسط الثابت .

وبموجب احكام الفقرة (د) من المادة 19 من النظام المحاسبي للشركة المصدق اصولاً والصادر ضمن احكام القانون /56/ لعام 1977 فان تقييم الاصول للشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها الشركة يتم سنوياً و تسجل " فروقات التقويم " في الميزانية العمومية لكل منها في جهة، وبحساب الاستثمارات و المساهمات وذلك في ميزانية الشركة من جهة اخرى و كما يلي :

في طرف الاصول: زيادة او نقصان التوظيفات و المساهمات في الشركات النوعية و هذه الشركات .

في طرف حقوق الملكية : الاحتياطي الخاص لاعادة التقييم " فائض اعادة التقدير " وفقاً لاحكام الفقرة (د) من المادة / 19 / من النظام المحاسبي للشركة ، وتقرر الهيئة العامة العادية للشركة استعمال هذا الاحتياطي علماً بان تسمية هذا الاحتياطي (بالاحتياطي الخاص) ملحوظة حرفياً في النظام المحاسبي للشركة " البند خامساً حساب النتائج ، الزمرة /54/ حساب التوزيع، احتياطات الدورة /542/ ، والذي يتفرع عنها حساب الاحتياطي الخاص (5422) .

علماً بان اخر تقييم للاصول الفندقية للشركة و شركاتها النوعية التي تساهم بها تم في بداية عام 1997 ثم اجرت الشركة والشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها اعادة للتقويم سنوياً وفق احكام النظام الاساسي و المالي و المحاسبي بعد ذلك دون ان تؤدي الى اي زيادة في اسعار الاصول ، لذا تقوم " الشركة " والشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها باجراء جرد فعلي سنوياً، ويتم تقدير قيمة الاصول الفندقية دون تعديل، باستثناء الاهتلاكات القانونية.

وقد تم تقييم الاصول الفندقية في ذلك الحين وفق الاسس التالية :

- 1- تم تقييم الاصول من قبل لجان فنية تضم ذوو خبرة ودراية في الشؤون العقارية و السياحية و الاقتصادية .
- 2- تم اعتماد الاسعار الرائجة في السوق مع الاخذ بعين الاعتبار :

- درجة تصنيف الفنادق .
- اسعار العقارات المشابهة .
- مواقع الفنادق .
- الوضع الفني للفنادق .
- تكاليف المشاريع المماثلة و المقرر تنفيذها.

وقد تم إعادة تقييم الأصول في نهاية عام 2009 وقد تم تكليف مهندسين خبراء مستقلين معتمدين من قبل وزارة العدل لتقييم منشاتها ومن ثم عرضها للمصادقة عليها من قبل مفتشي حسابات معتمدين من قبل وزارة المالية ، وقد تم تسجيل الفروقات الناتجة عن اعادة التقييم ضمن الاحتياطي الخاص والذي هو عبارة عن " فائض اعادة التقييم " .

وأي فائض في " إعادة التقييم " يتم تسجيله في حساب سمي بموجب النظام المالي و المحاسبي كما بينا أعلاه بالاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقييم" المسجل ضمن حقوق الملكية في الميزانية العمومية، إلا إذا كان ذلك يناقض انخفاض إعادة التقييم للأصول ذاتها المعترف بها سابقاً ضمن "الخسائر"، وفي هذه الحالة يُعترف بالزيادة في قائمة الدخل . وأي عجز في إعادة التقييم يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر، إلا في حال كون العجز يوازن على نحو مباشر أي فائض سابق على الأصول ذاتها، عندها يقوم مباشرة بموازنة هذا الفائض في فائض إعادة التقييم .

إضافة إلى ذلك، تتم تصفية قيمة الاهتلاك المتراكم بتاريخ إجراء إعادة التقييم مقابل إجمالي القيمة المرحلة للأصول ويُعاد التصريح عن المبلغ الصافي للأصول إلى المبلغ المعاد تقييمه. في حال التصرف بهذه الأصول أو بيعها، يتم تحويل أي مبلغ في فائض إعادة تقييم يتعلق بأصول معينة تم بيعها أو التصرف بها إلى "الأرباح". ويُلغى الاعتراف بأي أصل فور التصرف بها، أو عندما لا يُتوقع أن يحقق استخدامها أو التصرف بها أية أرباح اقتصادية في المستقبل. وأي ربح أو خسارة ينجم عن إلغاء الاعتراف بهذه الأصول (محسوبة على أساس الفرق بين صافي الأرباح المتأثية عن التصرف بالأصول المذكورة وقيمتها المرحلة)، تُشمل في قائمة الدخل في العام الذي يُلغى فيه الاعتراف بهذه الأصول.

وتتم مراجعة القيم المتبقية للأصول ومُدد صلاحيتها وأساليب اهتلاكها، ويتم تعديلها إذا كان ذلك مناسباً، وذلك في نهاية كل سنة مالية. يتم احتساب الاهتلاك على أساس النسبة الثابتة منسوبة إلى مدة العمر الإنتاجي التقديري للأصول.

ولقد حدد اهتلاك المباني بمائة عام على أساس أن هذه المباني معدة لاستثمارها في الصناعة السياحية و من المتوجب المحافظة على درجتها و تأمين الراحة و الطمأنينة لزيائنها لذا تقوم الشركة دورياً بتجديد كامل للمنشات ، إضافة إلى الصيانات الدورية بحيث تبقى هذه المنشآت بعد عشرات السنين و كأنها في حالتها التي كانت عليها عند إنشاؤها إن لم تكن أفضل. إذ يجري عليها سنوياً تحسينات وتجديدات و إضافات لكي تتماشى مع تطور الخدمات و النظم الفندقية.

ولا يتم احتساب اهتلاك المشاريع التي هي قيد الإنشاء، إلى أن تُستكمل الأصول المتعلقة بها ويتم تشغيلها.

استثمارات مالية من خلال بيان الدخل الشامل

يتم الاعتراف بالاستثمارات المالية من خلال بيان الدخل الشامل أو يُلغى الاعتراف بها، عندما تصبح "الشركة" طرفاً في الأحكام التعاقدية لوثيقة ما، أو عندما لا تعود طرفاً في هذه الأحكام.

يتم التسجيل الأولي للاستثمارات المالية بموجب قيمتها العادلة. بعد الاعتراف الأولي، تُقاس الاستثمارات المالية بموجب قيمتها العادلة مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر كعنصر منفصل في المساهمة إلى أن يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمار أو إلى أن يُصرح الاستثمار بأنه عديم القيمة، وفي هذه الحالة فإن الأرباح أو الخسائر التراكمية المصرح عنها سابقاً في الاستثمار ، يتم تضمينها في قائمة الدخل.

انخفاض قيمة الأصول

تقدّر "الشركة" بتاريخ كل تقرير فيما إذا كان هناك ما يشير إلى أن أصلاً ما قد أصابه ما يشير إلى تعرضه لانخفاض في القيمة . فإذا وجدت مثل هذه المؤشرات ، أو إذا تطلب الأمر إجراء اختبار انخفاض قيمة سنوي، تقوم "الشركة" بإجراء تقدير للقيمة القابلة للاسترداد للأصل المذكور . وقيمة الأصل القابلة للاسترداد هي أعلى من القيمة العادلة " السوقية " لأصل ما أو لوحدة توليد نقد، مطروحاً منها تكاليف البيع والقيمة المستعملة، ويتم تحديدها للأصل بمفرده، إلا إذا لم يكن الأصل يولد تدفقاً نقدياً مستقلاً على نحو كبير عن التدفق المتأتي من الأصول أو مجموعة الأصول الأخرى. وعندما يتجاوز المبلغ المرحّل لأصل ما قيمته القابلة للاسترداد، يُعتبر هذا الأصل معرض لانخفاض القيمة ويتم تخفيض قيمته إلى قيمته القابلة للاسترداد. وعند تقدير القيمة المستعملة ، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضرائب والتي تعكس تقديرات السوق للقيمة الحالية للنقد والمخاطر التي تخص ذلك الأصل تحديداً. ويتم الاعتراف بالخسائر الناجمة عن الانخفاض في العمليات المستمرة في قائمة الدخل في الفئات التي تنسجم مع وظيفة الأصل المعرض للانخفاض.

ويتم إجراء تقدير، في موعد كل تقرير مالي ، فيما إذا وجد ما يشير إلى أن الخسائر الناجمة عن الانخفاض المعترف به ربما لم تعد موجودة أو أنها تراجعت. وفي حال وجود هذه الإشارة، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد. ويتم عكس الانخفاض المعترف به سابقاً فقط في حالة وجود تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد قيمة الأصل القابلة للاسترداد، وذلك اعتباراً من الاعتراف الأخير بالخسائر الناجمة عن الانخفاض. ولا يمكن لهذا المبلغ المضاف أن يتجاوز المبلغ المرحّل الذي كان سيتم تقييمه، صافياً من الاهتلاك، في حال لم يتم الاعتراف بخسائر ناجمة عن انخفاض هذا الأصل في السنوات السابقة. ويتم الاعتراف بهذا العكس إما في "الأرباح" أو في "الخسائر" إلا إذا كان هذا الأصل مسجلاً بقيمة مُعاد تقييمها، وفي هذه الحالة تُعامل عملية العكس على أنها زيادة على قيمة إعادة التقييم. بعد القيام بهذا العكس، يتم ضبط نفقات الاهتلاك على الفترات القادمة لتوزيع قيمة الأصل المرحّلة المعدّلة، مطروحاً منه أية قيمة متبقية مقدرة وذلك على نحو نظامي طوال فترة الصلاحية المتبقية.

الجرد والمخزون:

يتم التصريح عن الجرد السنوي في نهاية كل عام بالتكلفة الدفترية أو صافي القيمة القابلة للتحقق وعلى أساس المتوسط المتحرك ، وذلك وفق الأحكام المالية و المحاسبية للشركة و التي تتوافق مع المعايير الدولية . والتكاليف هي تلك المصاريف الناجمة عن تحقيق كل مُنتج لموقعه ووضعه الحاليين، وتقوم صافي القيمة القابلة للتحقق على سعر البيع التقديري مطروحاً منه أية تكاليف أخرى متوقع وقوعها لدى التصرف بالأصل.

الذمم المدينة والنفقات المدفوعة مقدّماً

يتم التصريح عن الذمم المدينة بقيمة الفاتورة الأصلية مطروحاً منه مخصّص عن أية مبالغ غير قابلة للتحصيل. ويجرى تقدير الديون المشكوك فيها عندما لا يكون تحصيل كامل المبلغ ممكناً. وتُستطب الديون الغير قابلة للتحصيل عندما يتم تحديدها.

النقد والنقد المعادل

يتألف النقد والنقد المعادل من النقد الجاهز في الصندوق، والأرصدة المصرفية، والودائع قصيرة الأجل ذات استحقاق أصلي يبلغ ثلاثة أشهر أو أقل.

الذمم الدائنة والاستحقاقات

يتم الاعتراف بالالتزامات للمبالغ المتوجب دفعها في المستقبل مقابل مواد أو خدمات تمّ تقديمها للشركة، سواء أكانت أتم استلام الفاتورة من قبل المورد أم لا.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون للشركة التزام ما (قانوني أو نافع) ناجم عن أحداث سابقة، وتكون تكاليف تسوية هذا الالتزام، في آن واحد، ممكنة وقابلة للقياس على نحو موثوق.

الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات المتأتية عن تقديم الخدمات عندما تكون نتائج المعاملات ممكن تقديرها على نحو موثوق، وذلك بالعودة إلى المرحلة المنجزة من المعاملة بتاريخ الميزانية العمومية.

ويتم الاعتراف بإيرادات الفندق عند تقديمه لخدمات أو بيعه للطعام والشراب.

ويتم الاعتراف بالإيرادات التعاقدية عندما يتم تقديم خدمات إلى الزبائن.

ويمثّل دخل الإدارة الدخل الناتج عن الفنادق والمنشات التي تديرها "الشركة" ولكن لا تملكها، ويتم الاعتراف بها بناء على اتفاق مع مالكي هذه الفنادق والمنشات.

ويتم الاعتراف بإيراد السهم المالي عندما يتوفر حق استلام إيرادات الأسهم المالية.

ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد عند استحقاق هذه الفوائد.

تكاليف الاقتراض

يتم الاعتراف بتكاليف الاقتراض، عند وقوعها، كبند من بنود النفقات.

ضريبة الدخل

تمثّل ضريبة الدخل البالغة /402,832,162/ المسددة اصولاً ، ضريبة دخل من رقم أعمال الفنادق عن دورة عام 2021 وذلك بناء على أحكام الفقرة /أ/ من المادة /6/ من المرسوم التشريعي رقم 51 تاريخ 2006/10/1.

مع الإشارة بان "الشركة" معفاة من ضرائب الشركات عن أعمالها الفندقية في الجمهورية العربية السورية، بما يتوافق مع قانون أحداث الشركة و قرارات المجلس الأعلى للسياحة وآراء الجمعية العمومية في مجلس الدولة و الأحكام المبرمة الصادرة عن محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة .

ولتلافي العقوبات المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006، سددت الشركة هذه الضريبة الجديدة المفروضة بالمرسوم التشريعي مع التحفظ نظراً لتمسك الشركة بالإعفاء الممنوح لها بموجب أحكام القانون /56/ لعام 1977 و قرارات المجلس الأعلى للسياحة وآراء الجمعية العمومية في مجلس الدولة و الأحكام المبرمة الصادرة عن محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة محتفظين بحقنا باسترداد ما جرى تسديده اصولاً.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بالأخذ بعين الاعتبار الظروف الحالية التي تؤثر وبشكل خاص على الحركة السياحية و تدفق السياح وانعكاس ذلك على قدرة الشركة بالاستمرار في العمل وذلك وفق ما أشار إليه مبدأ الاستمرارية ،وقد خلصت الإدارة على أنه وعلى الرغم من هذه الظروف وعلى الرغم من حالة عدم التأكد و الاستقرار إلا أن الشركة و في حدود إمكانياتها وأنشطتها الحالية والظروف و المتغيرات الراهنة قادرة على الاستمرار بالعمل في الفترة المنظورة وفي حدود عدم حدوث أي متغيرات جوهرية من الممكن أن تؤثر على قدرتها في الاستمرار .

القيم العادلة

إن القيمة العادلة لبنود الممتلكات و المعدات هي قيمها السوقية المحددة بالتقييم، وهي عادة القيمة السوقية المحددة ضمن إطار مفهوم السوق النشط، وان تكرار التقييم يعتمد على مدى التغير في بنود الممتلكات و المعدات التي يجري إعادة تقييمها. بالنسبة للاستثمارات التي لا يوجد لها أسعار سوقية ، يتم تحديد القيمة العادلة بالعودة إلى قيمة الاستثمارات المشابهة في السوق، أو بناءً على التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة المتوقعة.

3- الإيرادات التشغيلية

	2021	2020
إيرادات الفنادق	13,730,394,582	3,911,631,087
إيرادات الإدارة	261,571,441	33,426,226
إيرادات المقاولات	848,350,658	461,105,771
إيرادات الشام للسياحة	1,500,000	2,596,250
إيرادات أخرى	1,192,679,493	837,351,124
مجموع الإيرادات التشغيلية	16,034,496,174	5,246,110,458

4- مصاريف تشغيلية :

	2021	2020
مصاريف الفنادق	8,715,953,153	3,418,649,395
مصاريف شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشآت السياحية	232,814,794	15,041,596
مصاريف شركة الشام للمنشآت الفندقية و السياحية	865,932,078	463,217,651
مصاريف شركة الشام للسياحة " شامتور "	25,421,148	80,946,493
مصاريف شركة الشام للأوراق المالية	0	2,350,000
مجموع المصاريف التشغيلية	9,840,121,173	3,980,205,135

5- المصروفات الإدارية:

	2021	2020
مصروف استهلاك	94,752,473	81,690,873
مختلفة	27,804,119	16,537,190
تعويض أعضاء مجالس الإدارة	396,000	396,000
مجموع المصروفات الإدارية	122,952,592	98,624,063

6- الضرائب والرسوم:

	2021	2020
ضرائب ورسوم	402,832,162	116,849,942
مجموع الضرائب والرسوم	402,832,162	116,849,942

لما كان لدينا في التشغيل منشأتين مجمع وفندق الشام + منتجع الشاطئ الأزرق وقد بلغ مجموع إيراداتهما

الإيراد الخاضع للضريبة 12,265,577,600

ضريبة الدخل 2.5% 306,639,440

ضرائب ورسوم مختلفة 96,192,722

مجموع الضرائب والرسوم 402,832,162

أما باقي الإيراد فهو معفى بموجب عقود تأسيس الشركات

7- حصة حاملي أسهم شركة المنشآت من الأرباح :

2021	2020	المنشأة
حصة حاملي أسهم شركة المنشآت	حصة حاملي أسهم شركة المنشآت	الأرباح السنوية
840,044,170	45,415,175	75,691,958
1,686,936,207	392,377,727	653,962,879
62,186,742	34,111,110	56,851,850
(4,695,663)	(3,010,565)	(3,025,693)
(6,183,075)	(4,863,819)	(7,152,675)
22,113,463	20,853,467	31,124,578
(2,621,950)	(1,735,460)	(2,590,239)
1,400,286,563	337,703,031	338,041,072
(16,304,457)	(899,373)	(902,079)
(17,645,097)	(73,145,048)	(73,365,143)
3,964,116,903	746,806,245	1,068,636,508
		الاجمالي

مصاريف وإيرادات الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

	إيرادات مصرفية للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية
(27,804,119)	نفقات الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية
(1,752,500)	استهلاك أاثاث الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية
(48,000)	تعويضات أعضاء مجلس الإدارة
3,934,512,284	729,071,055

8- حصة الأقلية :

2021		2020		المنشأة
حصة الأقلية	الأرباح السنوية	حصة الأقلية	الأرباح السنوية	
560,029,446	1,400,073,616	30,276,783	75,691,958	شركة الشام للفنادق و السياحة
1,124,624,138	2,811,560,345	261,585,152	653,962,879	شركة اللاذقية للفنادق و السياحة
41,457,828	103,644,570	22,740,740	56,851,850	شركة حماة للفنادق و السياحة
(23,596)	(4,719,259)	(15,128)	(3,025,693)	شركة الفرات للفنادق و السياحة
(2,909,683)	(9,092,758)	(2,288,856)	(7,152,675)	شركة دير الزور للمنشات الفندقية و السياحية
10,891,706	33,005,169	10,271,111	31,124,578	شركة صافيتا للمنشات الفندقية و السياحية
(1,291,409)	(3,913,358)	(854,779)	(2,590,239)	شركة بصرى الشام للمنشات الفندقية و السياحية
1,401,688	1,401,688,251	338,041	338,041,072	شركة الشام لإدارة الفنادق و المنشات السياحية
(49,060)	(16,353,518)	(2,706)	(902,079)	شركة الشام للمنشات الفندقية و السياحية
(53,095)	(17,698,192)	(220,095)	(73,365,143)	شركة الشام للسياحة
0	0	(470,000)	(2,350,000)	شركة الشام للأوراق المالية *
1,734,077,963	5,698,194,866	321,360,263	1,066,286,508	الإجمالي

9- ربحية السهم

تم احتساب ربحية السهم الأساسية بتقسيم ربح حاملي الأسهم في الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية على الوسطي السنوي المرجح لعدد الأسهم المطروحة لتاريخه والبالغ 62,500,000 سهم وذلك بعد تنفيذ قرار الهيئة العامة تاريخ 2001/10/21 والمصدق عليه من قبل وزارة التموين و التجارة الخارجية في ذلك الحين (والتي أصبحت الآن وزارة الاقتصاد والتجارة) تحت رقم 2596 تاريخ 2001/11/6 ، وقد قضى القرار بتجزئة كل من أسهم الشركة إلى 5 أسهم وبحيث تصبح القيمة الاسمية للسهم 10 ل.س بدلاً عن 50 ل.س ويصبح عدد الأسهم 62,500,000 / سهم بدلاً عن 12,500,000 / سهم موزع على 50,000,000 / سهم ممتاز و 12,500,000 / سهم عادي ، وقد أصدرت هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية بعد تنفيذ التجزئة شهادة تسجيل جديدة للشركة وفق عدد الأسهم الفعلي، وفيما يلي البيانات المتعلقة بالأرباح والأسهم والمستخدم في حساب الربحية الأساسية للسهم :

	2021	2020
أرباح حاملي أسهم الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية	3,934,512,284	729,071,055
المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال العام	62,500,000	62,500,000
ربحية السهم الأساسية	62,95 ل.س	11,67 ل.س

10- الممتلكات والمعدات والتجهيزات

القيمة المسجلة

الإضافات

رصيد 2021-12-31

مجمع الاهتلاك

رصيد 2021-1-1

مصروف الاهتلاك لعام 2021

الاستيعادات

رصيد 2021-12-31

صافي القيمة الدفترية

رصيد 2020-12-31

رصيد 2021-12-31

المجموع ل.س	وسائط النقل ل.س	أثاث وتجهيزات ل.س	المباني ل.س	الأراضي ل.س
31,401,871,866	759,195,164	2,691,498,036	18,469,287,216	9,481,891,450
683,735,955		683,735,955		
32,085,607,821	759,195,164	3,375,233,991	18,469,287,216	9,481,891,450
(1,888,908,618)	(710,935,644)	(735,995,178)	(441,977,796)	
(94,752,473)		(63,801,781)	(30,950,692)	
(1,983,661,091)	(710,935,644)	(799,796,959)	(472,928,488)	
29,512,963,248	48,259,520	1,955,502,858	18,027,309,420	9,481,891,450
30,101,946,730	48,259,520	2,575,437,032	17,996,358,728	9,481,891,450

11- استثمارات مالية من خلال بيان الدخل الشامل:

	2021	2020
أسهم شركة عمريت	200,000	200,000
أسهم شركة ترانستور	100,000	100,000
أسهم شركة باب الفرج	500,000	500,000
مؤونة انخفاض قيمة أسهم ترانستور	(100,000)	(100,000)
	700,000	700,000

الاستثمارات مالية من خلال بيان الدخل الشامل تمثل استثمارات في حقوق الملكية ، وباعتقاد الإدارة أن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات تعادل تكلفتها ، وقد ارتأت الإدارة إلغاء قيمة استثماراتها في شركة ترانستور كون هذه الشركة قيد التصفية حالياً و لا يوجد مؤشرات لا على الفترة التي يمكن أن تستغرقها عملية التصفية و لا على القيمة التي يمكن للشركة العربية السورية للمنشات السياحية أن تستردها مقابل استثمارها في هذه الشركة.

12- استثمارات أخرى:

	2021	2020
فروع محلات تجارية: هذا المبلغ يمثل قيمة محلات تجارية قامت الشركة بحيازتها من اجل إعادة استثمارها إما بإعادة تأهيلها كمرافق للفنادق أو بطرحها للاستثمار من قبل الغير.	110,000,000	110,000,000
	110,000,000	110,000,000

13- المخزون:

	2021	2020
مستودع المأكولات.	173,246,499	103,941,502
مستودع المشروبات .	34,250,804	14,532,154
المستودع العام و لوازم الزبائن والفضيات و الزجاجيات .	543,618,016	204,176,354
مستودع الصيانة وقطع التبدیل وقطع غيار السيارات.	604,894,458	375,215,513
	1,356,009,777	697,865,523

14- الذمم التجارية و الذمم المدينة الأخرى:

	2021	2020
الذمم التجارية	2,226,707,549	1,133,466,316
مؤونة ديون مشكوك فيها	(1,125,384,458)	(469,803,581)
صافي الذمم التجارية القابلة للتحقق	1,101,323,091	663,662,735
سلف موردين	394,058,711	149,425,494
سلف مسددة للدوائر المالية موقف تنفيذها	81,549,282	81,549,282
سلف مشتريات	175,158,370	3,522,006
تامين مدفوع مقدماً	3,840,064	4,727,367
سلف مجلس مدينة اللاذقية	387,291,809	
حسابات مدينة مختلفة	542,159,372	571,219,957
	2,685,380,699	1,474,106,841

15- التامينات :

	2021	2020
مراب	5,140,000	5,140,000
هاتف وتلكس	58,054	58,054
كهرباء	21,000	21,000
مياه	1,697	1,697
	5,220,751	5,220,751

16- الصندوق و المصارف :

	2021	2020
أرصدة الصناديق	3,889,898,380	622,181,467
أرصدة المصارف	4,284,711,828	1,563,283,011
	8,174,610,208	2,185,464,478b

17- رأس المال

يبلغ رأس المال المدفوع كما في 2021/12/31 /625,000,000 ل.س موزع على 62,500,000 سهم منها 50,000,000 سهم ممتاز و 12,500,000 سهم عادي و بقيمة اسمية تبلغ 10 ل.س للسهم الواحد تنفيذاً لقرار الهيئة العامة والمصدق عليه من قبل وزارة التموين و التجارة الخارجية (التي أصبحت الآن وزارة الاقتصاد والتجارة) تحت رقم 2596 تاريخ 2001/11/6 ، وبهذا أصبح عدد الأسهم /62,500,000 / سهم بدلاً عن /12,500,000/ سهم منها /50,000,000/ سهم ممتاز و /12,500,000/ سهم عادي.

علماً بأن وزارة السياحة مساهم في الشركة اكتتبت ب 25% من أسهم الشركة عند تأسيسها ولكن لم تساهم في زيادات رأس المال الثامن والتاسع والعاشر أعوام 1989 و 1990 و 1991 وبهذا انخفضت نسبتها إلى 8% من أسهم الشركة، وتجاوباً مع المجلس الأعلى للسياحة والسلطات العليا وبناء على اقتراح لجنة وزارية مؤلفة من وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية والسياحة ، طرحت تقريرها للمجلس الأعلى للسياحة الذي اقر باعتماد حل يقضي برفع رأسمال الشركة المخصص لوزارة السياحة ورفع رأسمال الشركة من /500/ مليون ليرة سورية إلى /625/ مليون ليرة سورية ، ولقد دعا مجلس الإدارة بإجماع أعضائه بمافي ذلكم مثلي وزارة السياحة فيه للذين كانا في ذلك الحين معاوننا وزير المالية السيدين فوزي عثمان وعدنان الساطي الهيئة العامة للمساهمين لهذه الغاية تجاوباً مع رغبات السلطات العليا والمجلس الأعلى للسياحة و اللجنة الوزارية .

وتعتبر أسهم رأس المال البالغ قيمتها /500/ مليون ليرة سورية والموزعة على عشرة ملايين سهم في حينه ، أسهم امتياز يتمتع أصحابها حصراً بأرباح الشركة المجمدة و المجدولة و الأرباح القابلة للتوزيع والمرددة التي لم توزع على المساهمين وأموالها والعائدة لأعوام 1996 وما قبل، والباقي أي/125/ مليون ليرة سورية أسهم عادية وعدل النظام الأساسي تبعاً لذلك (انظر المادة / 7 / من النظام الأساسي) .

ولقد أقرت الهيئة العامة للمساهمين التي تمثل بها اكثر من ثلاثة أرباع مساهمي الشركة بمن فيهم وزارة السياحة هذا التعديل بالإجماع ولقد صادقت وزارة التموين و التجارة الداخلية على قرار الهيئة العامة بموجب قرارها رقم 1915 تاريخ 1996/7/25 ونشر بالجريدة الرسمية أصولاً .

وتم قطع الحسابات ما بين الشركة ووزارة السياحة في الأعوام التي تلت هذا الاجتماع من قبل لجنة مؤلفة من مديرية الشؤون الإدارية و المالية و القانونية ومدير الاستثمار و محاسب الوزارة وفق ماتقدم وصادق على ذلك وزراء السياحة في حينه .

وان العلاقة ما بين وزارة السياحة كمساهم و الشركة قد نظمها القانون /56/ لعام 1977 وقانون التجارة وخاصة المادة 98 فقرة 1/ التي تنص على " يَتمتع جميع مساهمي الشركة بنفس الحقوق و يخضعون للالتزامات واحدة "

ولقد قدمنا لرئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بكتاب ألحقناه بمذكرة توضح ما تقدم وسجل نسخة عنه في سوق دمشق للأوراق المالية تحت رقم 835 2009/11/22.

وتبلغ القيمة الدفترية لكل من السهم الممتاز و السهم العادي استناداً لقرارات الهيئات العامة العادية و الغير العادية والنظام الأساسي للشركة ولكل من عامي 2021 و 2020:

الشركة العربية السورية للمنشات السياحية

القيمة الدفترية للسهم عام 2020:

اسم الحساب	إجمالي حقوق الملكية	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية
رأس المال	625,000,000	500,000,000	125,000,000
الاحتياطي الإجباري	312,500,000	250,000,000	62,500,000
الاحتياطي الاختياري	625,000,000	500,000,000	125,000,000
علاوة الإصدار	2,070,638,089	2,070,638,089	
الاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير" لغاية عام 1996	10,239,302,976	10,239,302,976	
رصيد احتياطي توسع واستبدال	112,301,424	89,841,139	22,460,285
فرق الاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير" بعد التقييم الذي جرى في 2009/12/31	2,043,591,294	1,634,873,035	408,718,259
الأرباح المدورة لغاية عام 1996 الخاصة بالأسهم الممتازة	64,833,796	64,833,796	
الأرباح المحتجزة والمدورة من عام 1997 والمستثمرة والمستخدم في تمويل أحداث وإنشاء وتجهيز الشركات التي تساهم فيها الشركة	5,945,875,448	4,756,700,358	1,189,175,089
فرق حيازة حصص الشركاء التخصيصين في الشركات النوعية التخصيصية	881,486,929	705,189,543	176,297,386
مجموع حقوق الملكية	22,920,529,956	20,811,378,936	2,109,151,019
عدد الأسهم	62,500,000	50,000,000	12,500,000
القيمة الدفترية للسهم		416	169

• القيمة الدفترية للسهم عام 2021:

اسم الحساب	إجمالي حقوق الملكية	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية
رأس المال	625,000,000	500,000,000	125,000,000
الاحتياطي الإجباري	312,500,000	250,000,000	62,500,000
الاحتياطي الاختياري	625,000,000	500,000,000	125,000,000
علاوة الإصدار	2,070,638,089	2,070,638,089	
الاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير" لغاية عام 1996	10,239,302,976	10,239,302,976	
رصيد احتياطي توسع واستبدال	112,301,424	89,841,139	22,460,285
فرق الاحتياطي الخاص "فائض إعادة التقدير" بعد التقييم الذي جرى في 2009/12/31	2,043,591,294	1,634,873,035	408,718,259
الأرباح المدورة لغاية عام 1996 الخاصة بالأسهم الممتازة	64,833,796	64,833,796	
الأرباح المحتجزة والمدورة من عام 1997 والمستثمرة والمستخدم في تمويل أحداث وإنشاء وتجهيز الشركات التي تساهم بها الشركة العربية السورية للمنشات السياحية	9,724,137,732	7,779,310,186	1,944,827,546
فرق حيازة حصص الشركاء التخصيصين في الشركات النوعية التخصيصية	881,486,929	705,189,543	176,297,386
مجموع حقوق الملكية	26,698,792,240	23,833,988,764	2,864,803,476
عدد الأسهم	62,500,000	50,000,000	12,500,000
القيمة الدفترية للسهم		477	229

18- الاحتياطي الإجباري

يبلغ الاحتياطي الإجباري 50% من رأسمال الشركة، ولقد تم إيقاف الاقتطاع لبلوغ هذا الاحتياطي الحد القانوني المسموح به حسب قانون التجارة رقم 33 لعام 2007 ويتوافق المبلغ المسجل في الاحتياطي الإجباري مع قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 المادة 197.

312,500,000

19- الاحتياطي الاختياري

يبلغ الاحتياطي الاختياري 100% من رأسمال الشركة، ولقد تم إيقاف الاقتطاع لبلوغ هذا الاحتياطي الحد القانوني المسموح به حسب قانون التجارة رقم 33 لعام 2007 ويتوافق المبلغ المسجل في الاحتياطي الاختياري مع قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 المادة 197.

625,000,000

20- علاوة الإصدار:

العام	2021	2020
1983	10,000,000	10,000,000
1985	20,000,000	20,000,000
1986	80,000,000	80,000,000
1987	271,000,000	271,000,000
1989	540,000,000	540,000,000
1990	750,000,000	750,000,000
1991	312,500,000	312,500,000
1996	87,138,089	87,138,089
	2,070,638,089	2,070,638,089

21- الاحتياطي الخاص " فائض إعادة التقدير":

الشركة	رصيد الاحتياطيات الناجمة من إعادة التقدير في 2009/12/31 والمسجلة في احتياطي إعادة التقدير بالشركة	حصة الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية
شركة الشام للفنادق و السياحة	6,187,026,190	3,712,215,714
شركة اللاذقية للفنادق و السياحة	9,773,701,417	5,864,220,850
شركة حماة للفنادق و السياحة	1,186,435,929	711,861,557
شركة الفرات للفنادق و السياحة	620,545,308	319,580,834
شركة دير الزور للمنشآت الفندقية و السياحية	1,907,197,261	1,296,894,138
شركة صافيتا للمنشآت الفندقية و السياحية	369,822,815	247,781,286
شركة بصرى الشام للمنشآت الفندقية و السياحية	220,484,508	147,724,620
واحة الشهباء	122,041,695	122,041,695
المجموع	20,387,255,123	12,422,320,694
فرق الاستثمارات للشركات النوعية التخصيصية التي تساهم بها		(27,125,000)
رصيد الاحتياطي الخاص (فائض إعادة التقدير)		12,395,195,694

عملاً بالفقرة (ج) من المادة 19 من النظام المحاسبي للشركة و بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي /16/ قامت الشركة في عام 2014 بتكليف مهندسين خبراء مستقلين ومحلفين معتمدين من قبل وزارة العدل من اجل تقييم موجودات الشركات النوعية التخصيصية التي تساهم بها و تم المصادقة على تقارير هؤلاء الخبراء من قبل مدققي حسابات معتمدين من قبل وزارة المالية ، وتم تسديد الرسوم المتوجبة عملاً بالمرسوم 61 ، ووفقاً للفقرة 34 من المعيار 16 ونظراً لعدم وجود مؤشرات جوهرية على تغير قيمة الموجودات لذا تم المحافظة على قيمة الموجودات كما في 2009/12/31 بعد تخفيض الاهتلاكات منها

فرق الاستثمارات هو عبارة عن قيمة المساهمات المشتركة للشركات النوعية التخصيصية التي تساهم بها الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية فيما بينها ، وقد تم إلغاء هذه الاستثمارات كونها مسجلة في استثمارات الشركة.

22- الأرباح المحتجزة و المدورة :

إن الأرباح المحتجزة و المدورة هي أرباح مستثمرة ومستخدمة في تمويل إحداث وإنشاء وتجهيز الشركات النوعية التخصوية التي تساهم بها ومن ضمن هذه الأرباح مبلغ / 64,833,795 / ل.س هي أرباح عائدة لما قبل عام 1997 خاصة بأسهم الامتياز وباقي الأرباح المحتجزة و المدورة مخصصة لكل من أسهم الامتياز والأسهم العادية كل بحسب نسبته.

تم في عام 2010 استعادة حصص الشركاء التخصويين في الشركات النوعية التخصوية بالقيمة الاسمية المسددة عند اكتتاب هؤلاء الشركاء التخصويين، و تم تسجيل الفرق ما بين القيمة الدفترية و القيمة الاسمية والبالغ / 881,486,929 ل.س ضمن الأرباح المدورة في الميزانية التجميعية ليصبح مجموع الأرباح المدورة / 10,670,458,457 / ل.س كما في 2021/12/31.

23- حقوق الأقلية 2021 :

الشركة	رأس المال الفعلي و المسدد	الاحتياطيات	الأرباح المدورة	إجمالي حقوق الملكية	قيمة حقوق الأقلية 2021	قيمة حقوق الأقلية 2020
شركة الشام للفنادق و السياحة	15,000,000	7,824,515,683	1,400,073,616	9,239,589,299	3,695,835,720	3,166,083,056
شركة اللانقية للفنادق و السياحة	10,000,000	10,518,235,055	2,811,560,345	13,339,795,400	5,335,918,160	4,472,879,174
شركة حماة للفنادق و السياحة	10,000,000	1,556,435,929	175,042,298	1,741,478,227	696,591,291	655,133,463
شركة الفرات للفنادق و السياحة	250,000,000	745,545,308	(23,177,663)	972,367,645	4,861,838	4,885,435
شركة دير الزور للمنشآت الفندقية و السياحية	25,000,000	2,269,697,261	(148,243,626)	2,146,453,635	686,865,163	689,774,846
شركة صافيتا للمنشآت الفندقية و السياحية	15,000,000	587,322,815	78,828,755	681,151,570	224,780,018	213,888,312
شركة بصرى الشام للمنشآت الفندقية و السياحية	15,000,000	325,484,508	(162,272,907)	178,211,601	58,809,829	60,101,237
شركة الشام لإدارة الفنادق و المنشآت السياحية	100,000,000	55,000,000	3,341,082,002	3,496,082,002	3,496,082	2,094,394
شركة الشام للمنشآت الفندقية و السياحية	100,000,000	163,626,714	10,874,196	274,500,910	823,503	872,563
شركة الشام للسياحة	500,000,000	28,173,822	(186,529,803)	341,644,019	1,024,932	1,078,027
شركة الشام للأوراق المالية	70,000,000		(16,825,650)	53,174,350	10,634,870	10,634,870
	1,110,000,000	24,074,037,095	7,280,411,563	32,464,448,658	10,719,641,405	9,277,425,377

وستقوم الشركات بتوفيق أوضاعها وفق ما ستقره الهيئة العامة لهذه الشركات وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة النافذة

24- توزيعات أرباح باقى الشركاء مؤجلة الدفع :

	2021	2020
شركة الشام للفنادق و السياحة - محافظة دمشق	0	0
شركة اللاذقية للفنادق و السياحة - بلدية اللاذقية	0	160,333,204
شركة حماة للفنادق و السياحة - بلدية حماة	77,625,925	77,625,925
شركة بصرى الشام للفنادق و المنشآت السياحية - وزارة السياحة .	17,098,587	17,098,587
شركة صافيتا للفنادق و المنشآت السياحية - وزارة السياحة .	5,062,141	5,062,141
شركة دير الزور الشام للفنادق و المنشآت السياحية - وزارة السياحة	47,598,137	47,598,137
	147,384,790	307,717,994

ولقد تقرر وفق عقود تأسيسها المصدقة من المجلس الأعلى للسياحة وقرارات هيئاتها العامة العادية و غير العادية على ان تجمد الأرباح في الشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها ولا توزع إلا بعد تسديد الشركات لجميع القروض و التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها بغرض إشادة المنشأة و/أو قيامها بمسؤولياتها ومهامها وتحقيق سيولة لها.

وقد بلغت قيمة القروض و التمويل التي سددتها الشركة العربية السورية للمنشات السياحية عن الشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها للقروض الممنوحة لها من المصارف الداخلية و الخارجية لأغراض بناء و إشادة كل من فنادق تلك الشركات، وبلغت حتى تاريخ 2021-12-31 /2,009,568,358/ ل.س ولم تظهر هذه المبالغ ضمن الميزانية الموحدة وذلك لان كافة الأرصدة مابين والشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها الشركة العربية السورية للمنشات السياحية والشركة تتم تصفيتها لأغراض التوحيد.

25 - الذمم التجارية و الذمم الدائنة الأخرى:

	2021	2020
موردين وحسابات دائنة تجارية	840,699,657	151,711,658
ضرائب و رسوم واشتراكات	163,327,609	49,184,825
إيرادات مقبوضة مقدماً	1,996,176,694	856,482,537
مؤونات	286,486,898	140,585,667
تعويضات أعضاء مجلس الإدارة من القطاع الخاص	11,783,975	11,399,975
مستحقة و غير مدفوعة	14,118,352	10,750,613
نفقات مستحقة غير مدفوعة	18,623,842	8,836,013
مختلفة	3,331,217,027	1,228,951,288

26- العمليات مع الأطراف ذات العلاقة :

العمليات مع الأطراف ذات العلاقة تمثل كافة العمليات الناجمة من تعامل الشركة مع كل من :

- أعضاء مجلس الإدارة .
 - كبار المساهمين.
 - المدراء التنفيذيين.
 - الشركات المدارة من قبل الشركة و مالكيها.
 - الشركات المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المساهمين.
- إن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة محصورة بالشركات المدارة من قبل الشركة و مالكيها وهذه العمليات هي بجمعها تم الموافقة عليها وتسعيها بموافقة الإدارة وهي :

ذمم مستحقة من أطراف ذات علاقة

	2021	2020
المؤسسة العامة للطيران المدني / شامكاترنغ /		244,948,566
المؤسسة العامة للطيران المدني " مطاعم ومشارب المطار "	285,184	287,844
عمان الشام	96,748,041	96,506,405
	<u>97,033,225</u>	<u>341,742,815</u>

ذمم مستحقة لأطراف ذات علاقة

	2021	2020
حمام يلغا	1,601,664	1,601,664
مؤونة رسوم و تأمين اييلا	19,980,541	19,980,541
المؤسسة العامة للطيران المدني " مطار حلب "	88,636	88,636
وزارة السياحة	188,014,042	188,014,042
المؤسسة العامة للطيران المدني / شامكاترنغ /	978,451,737	
	<u>1,188,136,620</u>	<u>209,684,883</u>

علماً بأن هذه الأطراف مدينة للشركة العربية السورية للمنشات السياحية والشركات النوعية التخصصية التي تساهم بها لقاء بدلات خدماتها ويجري سنوياً التقااص مايبين المبالغ المستحقة لكلا الطرفين . ومن الجدير بالذكر انه لا يوجد أية عمليات مع أطراف ذات علاقة أخرى .

27-إدارة المخاطر :

مخاطر سعر الفائدة

"الشركة" معرضة لمخاطر سعر الفوائد على أصولها والتزاماتها الحاملة للفوائد (الودائع المصرفية والحسابات المكشوفة).

يتراوح متوسط سعر الفائدة السنوية في نهاية العام ما بين 5% و 7% بالنسبة للودائع المصرفية وما بين 7% و 9% بالنسبة للحسابات المكشوفة علماً بأن الشركة العربية السورية للمنشات السياحية قد قامت بتسديد كافة التسهيلات الممنوحة منذ عام 2008 ولا يوجد أي التزامات عليها تجاه أي من المصارف .

مخاطر الائتمان

تسعى "الشركة" إلى الحد من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بزيائنها بوضع حدود ائتمانية للزبائن الأفراد والشركات التي تخضع لتسديد بدلات الخدمات التي تؤديها الشركة خلال فترات قصيرة تبعاً لكل نوع من أنواع الخدمات و كحد أقصى ثلاث أشهر .

وتحدّ الشركة من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالودائع المصرفية بتعاملها مع المصارف حسنة السمعة فقط . ويقتصر خطر الائتمان على مبلغ الأصول المالية المسجل في الميزانية العمومية .

مخاطر السيولة

تحدّ "الشركة" من مخاطر السيولة لديها بأن تضمن إتاحة التسهيلات المصرفية.

مخاطر العملة

الغالبية العظمى من إيرادات "الشركة" ومصاريف التشغيل هي بالليرات السورية و" الشركة " تستعمل وارداتها من العملات الأجنبية لتسديد قيم استيراداتها اللازمة لأغراض التشغيل .

28- القيم العادلة للأدوات المالية:

تتألف الأدوات المالية للشركة من الأصول المالية ومن الالتزامات المالية .

إن القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية بما فيها النقد والأرصدة المصرفية، والذمم المدينة وبعض الأصول المتداولة الأخرى، إضافة إلى الذمم الدائنة المستحقة للمصارف وبعض الالتزامات الأخرى، قد قيمت بما يوازئ قيمها العادلة كون تواريخ استحقاقها قصيرة الأجل.

29- تقديرات الإدارة :

انخفاض قيمة الذمم المدينة

يتم إجراء تقدير لأرصدة حسابات الذمم القابلة للتحويل ، و يتم إجراء هذا التقدير أما على أساس كل حساب على حدة أو على أساس مجموعات حسب أهمية الأرصدة وتحدد قيمة المخصصات مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية للأرصدة و طبيعة هذه الأرصدة و إمكانية تحصيلها.

بتاريخ الميزانية العمومية، بلغ إجمالي الذمم المدينة التجارية/2,226,707,549 ل.س. ، حيث إن معظم هذه الذمم هي مع الدولة و وزارتها و مؤسساتها و شركاتها أما القطاع الخاص فلا يشكل أكثر من 20% من إجمالي الذمم. وبلغت المخصصات للديون المشكوك بتحصيلها /1,125,384,458 ل.س وذلك ضمن المعايير المتعلقة بالفترة الزمنية للأرصدة و قابلية تحصيلها و بالتالي فان صافي الذمم المدينة الظاهر في القوائم المالية الموحدة للشركة الموقوفة بتاريخ 2021/12/31 و البالغ/1,101,323,091 ل.س يمثل قيمة الذمم المدينة القابلة للتحقق. وأية فروقات بين المبالغ المحصلة فعلياً في المستقبل وبين المبالغ المتوقع تحصيلها سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل .

انخفاض قيمة المخزون

يجري الجرد باعتماد أدنى قيمة لصافي القيمة القابلة للتحقق. عندما يصبح المخزون قديماً أو تبطل صلاحيته، يتم إجراء تقدير لصافي القيمة القابلة للتحقق لهذا المخزون .

بتاريخ الميزانية العمومية، بلغت قيمة المخزون من الطعام والشراب و أدوات التشغيل وأدوات الاستثمار(كالزجاجيات و البياضات و لوازم الزبائن،) و أدوات الصيانة وقطع التبدل في جميع فنادق الشركة و منشاتها في القطر " البالغة 10 شركات " مبلغ /1,356,009,777 ل.س. وأية فروقات بين المبالغ المحققة فعلياً في المستقبل وبين المبالغ المتوقعة سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل .

30- الدعاوى القضائية:

هناك بعض الدعاوى البسيطة الناجمة عن تعاملات الشركة و أنشطتها ، و لا توجد أي دعاوى ذات أهمية أو لها أي انعكاسات مالية هامة سواء أكانت دعاوى مرفوعة من الشركة أم عليها .

31- مصادقة مجلس الإدارة على القوائم المالية:

تمت المصادقة على القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 2022/2/1